

إعادة هيكلة إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي

مُستهدف للمردود: سلسلة مكالمات طلب خدمة الأزمات

تَرَكَّزَ معظم الحوار القومي والمحلي المتعلق بأداء الشرطة خلال الشهور الماضية حول مدى ملائمة ابتعاث أفراد انفاذ القانون عند إجابة المكالمات التي تتعلق بأشخاص متعرضين لنوع من الأزمات. وقد شهد ضباط الشرطة خلال العقود العديدة الماضية زيادة في مكالمات طلب المساعدة المتصلة بأزمات في حين خفّضت الحكومات الفدرالية والولائية في ذات الوقت من دعمها المالي أو أخفقت في مواكبة الموارد بما يتيح معالجة ورعاية هؤلاء الأشخاص بالصورة اللازمة. نتيجة لذلك يعتمد عديد من الذين يتعرضون لأزمات وأصحاب الاهتمام من الجمهور على ضباط الشرطة للتدخل. مؤخراً أبدى الجمهور تفضيلهم إلى تدخل أخصائيو أزمات مؤهلين مهنيا في هذه المكالمات وذلك ليتلقى الأشخاص المتعرضون لضائقة الرعاية الملائمة خلال حدوث الحادثة وبعدها. تدعم إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي هذا الفكرة وستعمل على ضمان أن يتدخل عناصر الاستجابة المدنيين بأمان عندما تتوسع هذه البرامج أو يتم تطويرها وتطبيقها.

تتباين المكالمات التي تطلب عون الشرطة تباينا كبيرا حيث أن بعض المكالمات لا تتطلب تدخل ضباط الشرطة على الإطلاق فيما تشتمل بعض المواقع الأخرى تهديدا فعليا بسلاح خطر. إن ملاحظة الاختلاف في طبيعة المكالمات هام عند بحث أنواع طرق التدخل. بذلك، لا يتناول نموذج تدخل واحد كافة المكالمات بطريقة وافية حيث أن النموذج الواحد يقلص حجم الخدمة إلى المجتمع بصورة كبيرة وذلك بتوفير الخدمة إلى عدد محدود من الناس كما سيضر دون مبرر بسلامة الجمهور وعناصر الاستجابة الأولى المدنيين وأفراد انفاذ القانون.

بدلاً عن ذلك، يجب أن يكون العامل الرئيسي لخطة إعادة هيكلة إدارة الشرطة هو التعهد بسلسلة مكالمات طلب خدمة الأزمات لها عدة استراتيجيات استجابة موجهة تجاه درجات مختلفة على مدار السلسلة. تم توضيح هذه السلسلة في الرسم البياني التالي وتركز السلسلة بشكل عام على (1) منع مكالمات الأزمات بالقدر الممكن، (2) الزيادة القصوى لعدد المكالمات الممكن تحويلها بأمان من جهات إنفاذ القانون إلى عناصر استجابة مدنيين، (3) تمكين الشرطة من التدخل المشترك بأمان مع أخصائيو الأزمات المدنيين في حال وجود مهدد يتعلق بالسلامة، و(4) عند الحاجة إلى تدخل الشرطة، ضمان جاهزية ضباط الشرطة الكاملة لتهدة الموقف وحفظ توازنه وتحويله بأمان إلى خيارات الرعاية اللاحقة المناسبة.

من المهم عند تطبيق هذه السلسلة ملاحظة أن المكالمات قد تتحول بين مختلف درجات السلسلة خلال فترة التدخل. على سبيل المثال، الموقف الذي يتم تحويله عن جهات إنفاذ القانون في البداية قد يتصاعد إلى درجة تتطلب تدخل جهات إنفاذ القانون. هذا التغير في المكالمات يؤكد الحاجة إلى التركيز والتحضير والتنسيق في كافة درجات السلسلة.

سلسلة مكالمات طلب خدمة الأزمات



تتضمن الأقسام التالية من هذا التقرير الاستراتيجيات التي يمكن بحثها وتنفيذها في كل مرحلة من المراحل الأربع المذكورة في هذه السلسلة.

4.1 المنع (تجنب مكالمات طلب الخدمة)

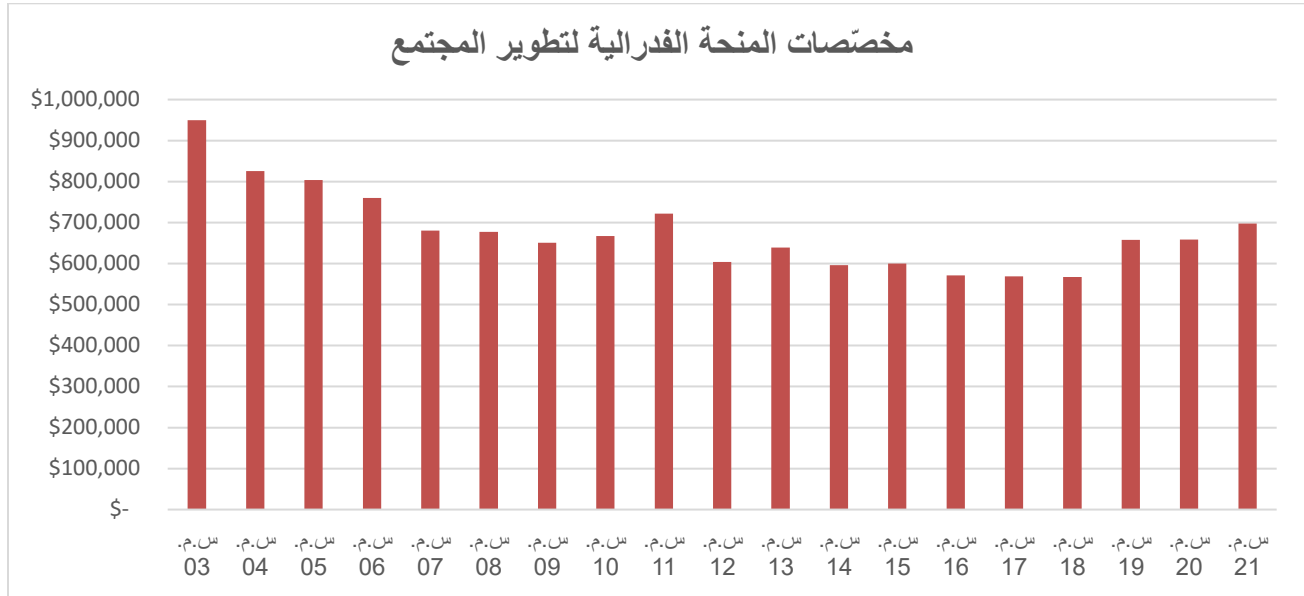
هدف المجتمع الأول والأهم يجب أن يكون منع الحاجة لطلب مساعدة جهات إنفاذ القانون. لا ينبغي أن يساء تفسير ذلك ليعني أن يتردد الأشخاص في الاتصال بالشرطة عند الحاجة إلى المساعدة بل يعني ذلك ببساطة التأكيد على وجوب أن يبذل المجتمع كل جهده لخلق شبكة موارد آمنة وداعمة ومتوفرة لتمنع الناس من بلوغ مرحلة الأزمات.

الاستثمار في الخدمات الاجتماعية

تقليدياً، درجت حكومات المقاطعات على المستوى القومي وفي ولاية أيوا، على تولي مسؤولية توفير الخدمات الإنسانية والاجتماعية. في حين تقوم جونسون كاونتي باستثمارات كبيرة في هذه الناحية، فقد قامت مدينة أيوا سيتي لزمان طويل باستكمال هذا الجهد بصرفها المالي الخاص الموجّه. تقوم بلدية المدينة بذلك بصورة رئيسية من خلال برنامج منحة معونة الوكالات السنوية (Aid to Agencies)، إضافة إلى الإسهامات لمرة واحدة والإسهامات المتكررة في المبادرات الخاصة. من أمثلة ذلك الصرف على المأوى الشتوي السنوي ودعم مشروع 1105 لوكالة الخدمة الاجتماعية، وصرف مشروع جايد لنك سنتر الذي بلغ 2.5 مليون دولار وتخصيص مليون دولار سنوي لمشروع الإسكان الميسر المحلية (بما في ذلك مشروع هاوزنغ فرست الثاني الذي يجري التخطيط له بواسطة مأوى المدينة).

يستغل برنامج منحة معونة الوكالات الدعم المالي من المنحة الفدرالية لتطوير المجتمع (CDBG) والدعم المالي المحلي لمساعدة المنظمات الطوعية القائمة في مدينة أيوا سيتي في مهامها المختلفة. مع الأسف، انخفض الدعم الفيدرالي بشكل

مطرد خلال العشرين عامًا الماضية في حين ازداد عدد السكان والاحتياجات. يوضح الرسم البياني أدناه التخصيص الفيدرالي السنوي لمنحة تطوير المجتمع والتي تستخدم جزئيًا لتمويل برنامج منحة معونة الوكالات. تنص شروط المنحة الفدرالية لتطوير المجتمع على ألا يستخدم أكثر من 15٪ من التخصيص السنوي لبرامج مثل منحة معونة الوكالات. يوضح الرسم البياني نمط التناقص المطرد في تمويل المنحة الفدرالية لتطوير المجتمع منذ السنة المالية 2003.



مع ركود الدعم الفيدرالي تزايد الضغط على الموارد المحلية الشحيحة لمواكبة المطالب المفروضة على منظوماتنا غير الربحية. في الفترة خلال السنوات المالية 2010 وحتى 2019 تراوح إجمالي التخصيص (المحلي والاتحادي) لبرنامج معونة الوكالات فيما بين 378,700 دولار إلى 445,026 دولارًا سنويًا مع زيادة طفيفة في الدعم المالي المحلي للبرنامج. في السنة المالية 2020، رفع مجلس المدينة ميزانية معونة الوكالات بنسبة 54٪. لتبلغ 681,544 دولار. بالنسبة للسنة المالية الحالية 2021، رفع مجلس المدينة الميزانية مجددًا لتبلغ 705,000 دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة تطلبت تكريس موارد محلية هامة كان من الممكن تخصيصها للعاملين والبرامج أو احتياجات مشاريع البنى للمدينة بما في ذلك إدارة الشرطة.

هذه الزيادة في التمويل المحلي أعانت بشكل كبير وكالات الخدمات الاجتماعية البالغة عشرون والتي تم تخصيص تمويل لها في العام الحالي. رغم أن هذه الزيادة كبيرة، إلا أنها لا تزال قاصرة بصورة كبيرة عن توفير الموارد التي تحتاجها الوكالات لتلبية متطلبات المجتمع بالكامل. يعتزم مسؤولو البلدية زيادة مخصصات معونة الوكالات سنويًا وفقًا لمعدل تضخم يتوافق مع قيود الميزانية ولكن يجب على مجلس المدينة بحث إمكانية مصدر إيرادات استقراري جديد لتوفير تدفق إيرادات كبير لهذه الوكالات التي تساعد مهامها وخدماتها في منع مكالمات طلب الخدمة من الحدوث في المقام الأول.

التوصية رقم 1:

السعي لضربية مبيعات محلية تستغل جزئياً لتعزيز برنامج منحة معونة الوكالات سنويا وكذلك تضيف مزيداً من المرونة في التخطيط استراتيجياً للإسهامات لمرة لواحدة في منظومات مجتمعنا غير الربحية

المبادرات المبتكرة للاتصال الجماهيري الموجه

واحدة من أفضل طرق منع مكالمات طلب الخدمة هي التواصل بفعالية وبشكل استباقي مع شرائح مستهدفة من السكان لتثقيف الناس وربطهم بالموارد. في حين أن هذه هي الرؤية العامة الحالية لمناصب أداء الشرطة المجتمعي، إلا أن ضباط الشرطة الذين يشغلون هذه الأدوار كثيراً ما يفتقدون الوقت أو الموارد أو التدريب التخصصي أو مهارات اللغة للارتباط بفعالية مع جميع فئات المجتمع. إن توسيع مقدراتنا من خلال الشراكات المجتمعية الخارجية والمناصب المدنية الداخلية سيوفر بلا شك فائدة كبيرة للمجتمع ويساعد على منع مكالمات طلب الخدمة.

أهم اثنتان من أولويات جهود الاتصال الجماهيري الموجه لإدارة الشرطة تركز على فئتي المشردين والمهاجرين واللاجئين. خلال السنوات الماضية، قامت الإدارة بعمل متميز في استخدام وظيفة ضابط تنسيق منطقة داون تاون المحلف للتواصل الشفوق مع الأفراد الذين يتعرضون للتشرد. رغم أن ذلك الجهد حقق نجاحاً إلا أنه كان بالإمكان تعظيم أثره إذا تم التنفيذ بواسطة مدنيين متخصصين في مجال التواصل وتوعية الشارع يتوفر لهم تخصيص الوقت الكامل لهذا الجهد. من الأفضل إن يتم التوظيف لهذا المنصب من جهة خارجية تتصل مهمتها بخدمات المشردين. إن إقامة علاقة لصيقة بين إدارة الشرطة وأخصائي التواصل وتوعية الشوارع ستساعد على ربط الأشخاص بالخدمات ومنع المكالمات المبلّغة عن الإزعاج من الجمهور إلى الإدارة. مع الوقت، يمكن للمنصب المساعدة أيضاً في الاستجابة لمكالمات طلب الخدمة التي تتلقاها إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي والتي لا تتعلق بالسلامة العامة.

التوصية رقم 2:

إقامة شراكة مع مأوى المدينة للتشارك في توفير التمويل اللازم لمنصب أخصائي اتصال وتوعية الشوارع ليتم توظيفه بواسطة مأوى المدينة ويعمل في تعاون لصيق مع إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي لربط الأشخاص بصورة استباقية بالموارد ومنع مكالمات طلب خدمة الشرطة من الجمهور

الأولوية الثانية لجهود الاتصال المتخصصة هي العدد المتنامي من السكان المهاجرين واللاجئين في مدينة أيّوا سيتي. في حين أن أفراد الشرطة عملوا على تطوير وبناء هذه العلاقات، فإن تخصيص منصب حصري لهذا الجهد سيؤدي إلى نتائج أسرع وأكثر فعالية. المرشح المثالي لهذا المنصب الداخلي المدني سيكون شخصاً من داخل المجتمع يتمتع بعلاقات مؤسسة ومهارات لغوية كما يملك فهماً عميقاً للتباين في الأعراف الاجتماعية والثقافية خاصة فيما يتعلق بإنفاذ القانون. لن يقتصر المنصب على تبصير مجتمع المهاجرين واللاجئين بالقوانين المحلية والولائية والفيدالية، بل سيقوم بتقديم

تدريب وتعليم مساوي في الأهمية لضباط الشرطة وموظفي المدينة الآخرين خلال سعيها لترقية مستويات الخدمة لهؤلاء السكان. بعض أمثلة برامج الاتصال الجماهيري التي يمكن أن يتولاها هذا المنصب المختص تشمل خلق وسائل إرشاد اللاجئين والمهاجرين متعددة اللغات والتبادل الثقافي بين ضباط الشرطة والسكان (على طريقة فعالية تناول قهوة مع ضابط شرطة) وفعاليات اليوم المفتوح لعناصر الاستجابة الأولى التي تقام في المراكز الاجتماعية ومناسبات التجمعات. نظرا للتخصصية العالية لمجال الوظيفة، يوصى بأن يبدأ المنصب على اساس الوظيفة الثابتة بدوام جزئي وترتقي إلى وظيفة بدوام كامل.

التوصية رقم 3:

إنشاء منصب ثابت بدوام جزئي لوظيفة مساعد اتصال جماهيري مدني تتركز حصريا في الدعوة والتواصل مع العدد المتنامي من السكان المهاجرين واللاجئين في مدينة أيوا سيتي

4.2 التحويل (الاستجابة دون تدخل جهات إنفاذ القانون)

بخلاف جهود المنع، يجب أن تسعى مدينة أيوا سيتي إلى زيادة فرص تدخل المدنيين في حالات التعرض للأزمات. يجب دعوة المتخصصين في مجال الصحة العقلية للتدخل في أحوال المكالمات التي لا تشتمل على مهددات سلامة مباشرة. حظيت جونسون كاونتي بنظام خدمة موبايل كرايسز (Mobile Crisis) تعمل على مدار الساعة واليوم والسنة تحت اشراف مركز كوم يونيتي (CommUnity). تم اعتماد موبايل كرايسز بموجب الفصل 24 من قانون ولاية أيوا وتنفيد بشدة بكافة الإرشادات المهنية الواردة في هذا الفصل. خلال فترة وباء كوفيد، اتبعت خدمة موبايل كرايسز إجراءات الرعاية الصحية عن بعد مما أدى إلى انخفاض حجم المكالمات الكلي، ولكن خلال السنة المالية التي سبقت الوباء مباشرة استجاب فريق موبايل كرايسز إلى 551 مكالمة في مدينة أيوا سيتي بمفردها (737 حالة في جونسون كاونتي). تأتي المكالمات لخدمة موبايل كرايسز من مجموعة متنوعة من المصادر متمثلة في الأشخاص (سواء المحتاجين للخدمة أو المتصلين نيابة عن شخص يحتاج للخدمة) إضافة إلى جهات إنفاذ القانون وهما مصادر الاتصال الرئيسية.

خدمة موبايل كرايسز لها فريق عاملين في وظائف دائمة يعمل من مكتب مركزي من أيام الاثنين إلى الجمعة من الساعة 8 صباحا حتى الساعة 8 مساء. وخارج هذه الساعات تعمل الخدمة عن طريق مستشارين عند الطلب يتم ابتعاثهم من مواقع متعددة وتزويدهم بزميل عمل من موبايل كرايسز قبل التدخل. بذلك فإن زمن الاستجابة خلال أوقات العمل عند الطلب تتأخر عن زمن الاستجابة خلال ساعات العمل الثابتة. بلغ متوسط زمن استجابة فريق موبايل كرايسز 38 دقيقة في حدود جونسون كاونتي و 27 دقيقة في حدود مدينة أيوا سيتي. حقق البرنامج معدل تحويل حالات جيد بلغ 85% (الحالات تعتبر محولة إذا تمكن المستشارون من حفظ توازن حالة الأشخاص في المنزل أو ربطهم مع خدمات أخرى بخلاف غرفة الطوارئ أو الحبس). الاستجابات الأكثر شيوعا لخدمة موبايل كرايسز خلال العام الماضي كانت منع

تساعد الأزمة (50%) وفحص خطر الانتحار (24%) والربط مع موارد والتحويل (15%) والفحص في مرافق الأزمات (11%).

على الرغم من أن جونسون كاونتي تحظى تماماً بتوفر هذه الخدمة إلا أن العديد من أفراد المجتمع لا علم لهم بهذه الخدمة. يجب أن تقوم مدينة أيوا سيتي بما في ذلك إدارة الشرطة بالترويج بفعالية لخدمات الأزمات المتاحة محلياً بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وحدة موبايل كرايسيز التابعة إلى كوم يونيتي. قد يساهم الترويج المتسق والموجه لهذه الخدمات في ازدياد عدد المكالمات المحولة من إدارة الشرطة إلى متخصصي الصحة العقلية المحليين.

التوصية رقم 4:

يجب أن تلعب بلدية المدينة دوراً نشطاً في الترويج لخدمات الأزمات المحلية للجمهور بما في ذلك وحدة موبايل كرايسيز التي تعمل على مدار الساعة واليوم والسنة وذلك بهدف زيادة المكالمات التي يتم تحويلها بعيداً عن إدارة الشرطة إلى مستشاري الصحة العقلية المؤهلين

توسيع موبايل كرايسيز

من المرجح أن تؤدي زيادة معرفة المجتمع بخدمات الأزمات إلى زيادة استخدام هذه الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فهناك قانون فدرالي جديد ينتظر التنفيذ وقد أقيم خط اتصال أزمات ساخن قومي مبسط "988"، والذي يتوقع أن يؤدي إلى زيادة الاستجابات دون تدخل جهات انفاذ القانون، مثل موبايل كرايسيز. في حين أن هذه التغييرات إيجابية، فمن الحكمة اتخاذ خطوات على المدى القريب لضمان أن خدمة موبايل كرايسيز ستكون جاهزة بالموارد الكافية لمقابلة زيادة المكالمات.

أجرى موظفو المدينة مناقشات أولية مع كوم يونيتي حول طرق التوسع المحتملة. من خلال هذه النقاشات تقرر أن يكون الهدف المنشود هو أن يتم استبدال النموذج المختلط الحالي الذي يوظف أفراد بصورة ثابتة خلال أيام الأسبوع من الاثنين إلى الجمعة من الساعة 8 صباح حتى الساعة 8 مساءً ومستشارين تحت الطلب بعد الساعات الرسمية بنظام مركزي يوظف أفراد على مدار الساعة واليوم والسنة. التحول عن نظام المستشارين عند الطلب سيحقق سرعة التدخل ويساعد على ثبات العاملين بما يقلل من معدل تبديل الموظفين ويعزز اتساق الخدمة ويساهم في بناء علاقات أقوى بين جهات إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع. إضافة إلى تكاليف الموظفين الإضافية (الأجور والمزايا)، ستكون هناك حاجة لتوفير مقر عمل جديد ومركبة إضافية وتكاليف الوقود والصيانة الإضافية.

التوسع التدريجي نحو هذا الهدف يمكن تحقيقه ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الحوار لتحديد أنسب الخطوات أثناء المضي إلى الأمام. حالياً، تقدم موبايل كرايسيز خدمة على مستوى المقاطعة وليس معلوماً في الوقت الراهن توفر جهات حكومية أخرى في جونسون كاونتي ترغب في عقد شراكة وتوفير موارد لتحقيق هذا التوسع. توسيع الخدمة في مدينة أيوا سيتي دون بقية المقاطعة سيؤدي في الغالب إلى المزيد من التعقيدات التي تتطلب وقتاً مضافاً لحلها. الخطوة الهامة التالية في التخطيط للتوسع التدريجي هي التحليل الدقيق لمكالمات طلب الخدمة وسيساعد هذا التحليل الذي أثبت قيمة

غير مقدرة عند تطوير مشروع كروس بارك Cross Park وجايد لينك GuideLink في اتخاذ القرارات بشأن أسبقيات أيام وأوقات العمل تواجد العاملين وكذلك الزيادة المتوقعة في عدد المكالمات.

التوصية رقم 5:

اتباعاً لنموذج مشروع كروس بارك وجايد لينك يجب على إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي تنسيق التعاون مع كوم يونيتي والحكومات المحلية الأخرى في عام 2021 لاتخاذ نهج العدالة القائمة على البيانات عند وضع خطط توسيع خدمة موبايل كرايسز الحالية

انضمام خدمة موبايل كرايسز إلى المركز المشترك لاتصالات الطوارئ (JECC)

يتم حالياً بعث خدمات موبايل كرايسز إلى مواقع ثابتة في كل منطقة من مناطق الصحة العقلية. في منطقة مدينة أيّوا سيتي يتم بعث خدمة موبايل كرايسز بواسطة فاوندايشن 2 ومقرها في لين كاونتي. هذا البعث منفصل عن خط الطوارئ 911. يعني ذلك أن خدمة موبايل كرايسز تبعث المكالمات من أفراد الجمهور الذين يتعمدون الاتصال بخط أزمات ساخن مثل أرقام 1-800 أو الخط الساخن الوطني 988 المتوقع انجازه في يوليو من عام 2022. لا يتم بعث خدمة موبايل كرايسز إلى الحالات التي يتلقى اتصالها رقم الطوارئ 911 إلا في حال طلب الخدمة بواسطة مسئول إنفاذ القانون بعد تقييم الموقف.

يتعلم الناس في سن مبكرة جداً الاتصال برقم 911 عند حدوث الأزمات وفي العادة لا ترسخ الأرقام الطويلة أمثال أرقام 1-800 في الذاكرة. في حين أن الخط الساخن 988 سيساعد في هذه الناحية على المدى الطويل، لا تزال هناك فرصة لبحث بعث خدمة موبايل كرايسز من ذات موظفي الابتعاث الذين يقومون بتلقي مكالمات 911. هذه الخطوة يمكنها تحويل مئات المكالمات، إن لم يكن آلاف منها سنوياً بعيداً عن جهات إنفاذ القانون دون الحاجة إلى الاعتماد على إعادة تعويد الجمهور على الجهة التي يجب الاتصال بها في حال حدوث الأزمات.

سيطلب هذا التغيير محادثات مكثفة مع المركز المشترك لاتصالات الطوارئ (JECC)، وهو مقر مركز بعث مكالمات 911 لجونسون كاونتي وبعث مكالمات عمليات الصحة العقلية للإقليم. لتحقيق الدمج في المركز المشترك لاتصالات الطوارئ، يجب تطوير بروتوكولات الصحة النفسية ومتطلبات التدريب المناسبة لمساعدة المرسلين على اتخاذ القرارات المناسبة عند تلقي المكالمات. سيتم فحص هذه البروتوكولات من قبل اللجنة الاستشارية لمستخدمي مركز المشترك لاتصالات الطوارئ والتي تضم ممثلي جهات إنفاذ القانون المحلية وممثلين من دائرة الإطفاء ومقدمي الخدمات الطبية الطارئة. بالتالي، سيتعين على مجلس سياسات المركز المشترك لاتصالات الطوارئ أيضاً الموافقة على هذا التوسع في الخدمات والمسؤوليات. في حين أن مدينة أيّوا سيتي لها تمثيل في هذه الهيئات، فإنها تفتقر إلى أغلبية مسيطرة وبالتالي سيكون التعاون بين الجهات الحاكمة ضرورياً مجدداً لتحقيق هذا الهدف. إذا تمت الموافقة فهناك قرارات أخرى تحتاج

أيضاً إلى المناقشة وتوفير الموارد، بما في ذلك توزيع التقنيات مثل أجهزة الراديو والأجهزة المنقولة وإحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).

لحسن الطالع، فإن موظفي بعث المركز المشترك لاتصالات الطوارئ لهم بعض الخبرات سابقة في بروتوكولات بعث الخدمات المدنية. ضباط خدمة المجتمع في مدينة أيوا سيتي وكذلك العاملين في خدمات الحيوان مدمجين مسبقاً في منظومة بعث 911. أن العمل الذي تم إنجازه في السابق لإقامة وسائل الاستجابة المدنية المذكورة يقلل صعوبة المسار المستقبلي ويجعل منهج العمل الجديد أكثر راحة.

التوصية رقم 6:

على المدينة دعوة أصحاب المصلحة من منطقة الصحة العقلية وفريق موبايل كرايسز التابع لكوم يونيتي وعاملي ومجلس إدارة المركز المشترك لاتصالات الطوارئ لمناقشة دمج خدمات موبايل كرايسز في نظام بعث الخدمات 911

تقييم مناصب ضباط خدمة المجتمع

توظف إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي ثلاثة ضباط خدمة مجتمعية مدنيين. قد يلاحظ الجمهور منسوبي هذه المناصب الوظيفية من مركبات الشحن البيضاء التي يقودونها في أنحاء المجتمع. تساعد هذه الوظائف المدنية في عدد من الواجبات داخل قسم الشرطة وفي الخارج مع المجتمع. داخلياً، يساعد ضباط خدمة المجتمع في تغطية ومعاونة وظيفة الـ "ستيشن ماستر" ويساعدون في واجبات صيانة المركبات كما يساعدون أيضاً في معالجة الأدلة. خارجياً، يساعد الضباط في مهام مراقبة حركة المرور الروتينية (إزالة المخاطر عن الطريق وتحضير معدات مراقبة السرعة وما إلى ذلك)، كما يمكنهم النظر في بعض نواحي إنفاذ القانون البسيطة مثل مخالفات مواقف السيارات. في عام 2019 استجاب ضباط خدمة المجتمع لأكثر من 4400 مكالمات طلب خدمة في المجتمع.

مضت عدة سنوات منذ إجراء إدارة الشرطة لأخر مراجعة شاملة لوظائف ضباط خدمة المجتمع. يجب إجراء دراسة تحليلية قائمة على بيانات مكالمات طلب الخدمة لبحث المتغيرات التي قد تستوجب تعديل الوصف الوظيفي الحالي. إن كان واردا نقل مهام إضافية إلى ضباط خدمة المجتمع، فسيلزم إجراء مراجعة شاملة للوظيفة لفهم ضروريات تغيير الراتب والتصنيف. في حين أن موظفي بلدية المدينة الحاليين ليس لديهم المقدرة لزيادة المهام بصورة كبيرة، هذه الدراسة قد يكون لها أثر على القرارات بشأن زيادة وظائف ضباط خدمة المجتمع بما يقلل الضغط لإضافة وظائف ضباط دوريات محلّفين.

التوصية رقم 7:

يجب على إدارة الشرطة إجراء مراجعة شاملة لوظيفة ضابط خدمة المجتمع المدني تقوم على البيانات وتحدد إن كانت هذه الوظائف المدنية قادرة على تحويل مهام من العاملين المحلفين في أمان.

الإنفاذ الآلي لقوانين المرور

الحوارات حول القضاء على أداء الشرطة المتحيز تتضمن في كثير من الأحيان النظر إلى التعديلات التي تؤدي إلى تقليل دور الشرطة في الحالات التي تنطوي على فرص أكبر لتصعيد الموقف مثل التوقيفات المرورية. أدى هذا بالبعض إلى طرح فكرة الإنفاذ الآلي لقوانين المرور (ATE) كطريقة لتعزيز السلامة في الطرق مع القضاء على التوقيفات المرورية المتحيزة سواء كان التحيز حقيقيا أو متصورا. أساليب الإنفاذ الآلي لقوانين المرور الأكثر شيوعا تشمل استخدام الكاميرات وتقنيات المراقبة لتحديد مخالفات السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء في المناطق عالية الاحتمال وإنفاذ القوانين المرورية لهذه المخالفات. منذ 2018، كانت ولاية أيوا واحدة من 19 ولاية تستخدم كاميرات الإنفاذ الآلي لقوانين المرور في مخالفات السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء.

في 2011 تقدم موظفو المدينة بمقترح استخدام وسائل الإنفاذ الآلي لقوانين المرور للمساعدة في إنفاذ قوانين المرور. توافق المجلس مع توصيات موظفي المدينة وأصدر مرسوم تمكيني في أوائل عام 2012. فيما عمل الموظفون للتنسيق مع وزارة النقل بالولاية، قامت مجموعة من السكان المحليين بتسليم مبادرة لمنع استخدام وسائل الإنفاذ الآلي لقوانين المرور. تبعا لذلك غير مجلس المدينة فكره وفي عام 2013 أصدر مرسوم يمنع استخدام وسائل الإنفاذ الآلي لقوانين المرور في مدينة أيوا سيتي. لا يزال هذا المنع قائما في قانون المدينة حتى اليوم ويجب رفعه قبل أن تتمكن بلدية المدينة من البدء باستخدام هذه التقنيات. إن تم ذلك، فيجب أن يتوقع مجلس المدينة جدلا كبيرا في المجتمع حول الفائدة من نظم الإنفاذ الآلي لقوانين المرور. على الرغم من استخدام هذه التقنيات بفعالية في بعض المجتمعات إلا أنها قد تكون مصدرا رئيسا لتباين الآراء ونقطة خلاف دائمة في المدن التي تستخدمها.

شهدت الدورات التشريعية العديدة الأخيرة للولاية نشاطا منتظما حول هذا الموضوع، بما في ذلك تقديم مقترحات لمنع الإنفاذ الآلي لقوانين المرور بالكامل وكذلك مقترحات لتقليص مقدرة المدن على استخدام هذه الأجهزة من خلال تنظيم قوانين الكاميرات وإعادة جزء من إيراداتها المالية إلى الولاية. نقاط الاهتمام الأخرى التي أثرت بشأن استخدام معدات الإنفاذ الآلي لقوانين المرور تشمل شكاوى الإجراءات الرسمية اللازمة والاعتبارات الإنصاف فيما يتعلق بالغرامات المرورية التي قد تؤدي إلى تغذية دورات الفقر والتمييز.

هناك عدد من جهات الاختصاص في ولاية أيوا تستخدم الإنفاذ الآلي لقوانين المرور على نظام الطرق الرئيسي بالولاية، بما في ذلك المدن الكبرى دي موين ودافنبورت وكاونسل بلفز ومسكاتين وسو سيتي وسيدار رابيدز وواترلو. إذا رغب مجلس المدينة في المضي قدما في دراسة وسائل الإنفاذ الآلي لقوانين المرور، سيحتاج الموظفون إلى تقييم البيانات من

هذه المدن والعمل على فهم قواعد ولوائح واجراءات التطبيق على طرق الولاية بما في ذلك الطرق السريعة 1 و 6. سيحتاج الموظفون أيضًا إلى وقت لتقييم المواقع التي تكون فيها الكاميرات أكثر فعالية في تقليل من الحوادث.

التوصية رقم 8:

يجب على مجلس المدينة تحديد إن كانوا يرغبون في إعادة النظر في مفهوم الإنفاذ الآلي لقوانين المرور. إذا رغب مجلس المدينة في بحث التقنية، فيجب تقديم التوجيه لموظفي البلدية حول نوع المعلومات المطلوبة المساعدة على اتخاذ قرار مستنير

4.3 الاستجابة المشتركة (الاستجابة مع دور ثانوي لجهات إنفاذ القانون)

على الرغم أن منع وتحويل المكالمات يجب أن تكون أسبقيات المجتمع، سيستمر وجود حجم كبير من مكالمات طلب الخدمة التي تكون استجابة الفريق المدني لها غير مريحة أو غير آمنة. يتضمن ذلك المواقف التي تشمل على أسلحة أو أشخاص لهم سيرة عنف معروفة، أو العوامل الأخرى المماثلة التي قد تتكشف خلال مجريات الاستجابة. بعض هذه المكالمات يمكن الاستجابة لها بفريق مشترك يشمل مسئول إنفاذ قانون وأخصائي صحة عقلية مدني.

في حين أن طبيعة المكالمات متغيرة، فإن فرضية فريق الاستجابة المشترك هي استخدام فرد إنفاذ القانون للتأكد أن الموقف آمن منذ بدايته والإبقاء عليه آمنًا حتى يتمكن أخصائي الصحة العقلية المدني من تولي الدور الرئيسي للاستجابة. من الأفضل أن يرتدي مسؤول إنفاذ القانون زيًا خفيفًا لتقليل فرص إثارة الشخص المتعرض لأزمة. مثل هذه الفرق أنشئت واستخدمت بنجاح في عديد من وكالات إنفاذ القانون الأخرى. على المستوى المحلي، حققت إدارة شرطة سידار رابيدز نجاحًا كبيرًا بتطبيق هذا النموذج بالتعاون مع فاوندیشن 2 (Foundation 2)، وهي منظمة غير ربحية تقدم خدمات الأزمات في لين كاونتي.

في أكتوبر 2020 انضم موظفو المدينة إلى جونسون كاونتي (مكتب الشريف وبرنامج جايل التيرناتف) وكوم يونيتي كرايسز سرفسز في التقدم والحصول على المنحة التي أتاحتها خدمات الصحة العقلية والإعاقة للمنطقة الشرق أوسطية (ECR). ستنجح المنحة تطوير وتنفيذ برنامج استجابة شُرطية مدنية مشتركة في إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي. توفّر المنطقة الشرق أوسطية بهذه المنحة التمويل لمنصب يتم التوظيف له بواسطة كوم يونيتي كرايسز سرفسز (فريق موبايل كرايسز). تعهد التمويل يشمل كامل تكاليف العاملين في السنة الأولى و 75٪ منها في السنة الثانية و 50٪ في السنة الثالثة و 25٪ في السنوات الرابعة وما يليها. في حين أن الوظيفة تتبع إلى كوم يونيتي إلا أن إدارة الشرطة ستقوم بالتكفل بجانب الراتب الذي لا تغطيه المنحة.

تجري بلدية المدينة حوارات مع المنطقة الشرق أوسطية وكوم يونيتي وكرايسز سرفسز وفاوندیشن 2 لبحث هيكل البرنامج. فاوندیشن 2 أحضرت خبرة كبيرة من برنامجها الناجح مع إدارة شرطة سידار رابيدز وسيساعد التوجيه

والتدريب والخبرات المقدمة منهم على ضمان نجاح برنامج الاستجابة المشتركة في مدينة أيّوا سيتي. فور انجاز مذكرات التفاهم سيتم تزويد مجلس المدينة بمزيد من المعلومات ويطلب منه التعهد بالبرنامج رسمياً.

تتجاوز فوائد برنامج الاستجابة المشتركة المرود من المكالمات الفردية لطلب الخدمة. وكالات إنفاذ القانون الأخرى التي تبنت هذا النموذج وجدت أن وجود هذا المنصب داخل إدارة الشرطة يزيد من الوعي العام بخدمات موبايل كرايسز ويزيد من عدد حالات التحويل التي تقوم بها جهات إنفاذ القانون. يمكن للبرنامج أيضاً أن يفيد مقدرات التقدير للضباط كما يمكن للوظيفة المدنية أن تلعب دوراً في تدريب ضباط الشرطة على أساليب تهدئة المواقف وتثقيف المجتمع حول الموارد لمنع المكالمات والفرص المتاحة لتحويلها. أخيراً، من السهل توسع البرنامج في المستقبل إذا توفرت الرغبة وستكون هناك حاجة إلى هذا التوسع في المستقبل لضمان توفر فرق الاستجابة المشتركة في العمل في كافة الأوقات.

التوصية رقم 9:

يجب أن ينضم مجلس المدينة وإدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي مع فاوندیشن 2 وكوم يونيتي كرايسز سرفسز في تطوير وتنفيذ فريق استجابة مشترك يزواج بين ضابط شرطة مدرب بشكل خاص وأخصائي صحة نفسية من خدمة موبايل كرايسز التابعة لكوم يونيتي. سيتم تمويل البرنامج بالشراكة مع منطقة الصحة العقلية الشرق أوسطية وسيشمل وظيفة جديدة لضابط شرطة متخصص يتم اضافتها بتخفيض وظيفة رقيب.

4.4 حفظ التوازن والربط (دور رئيسي لجهات إنفاذ القانون)

على الرغم من كل جهود المنع والتحويل والاستجابة المشتركة، سيستمر وجود حالات مكالمات لطلب الخدمة تتطلب تدخل جهات إنفاذ القانون للسيطرة على الحدث. تتضمن مثل هذه المكالمات المواقف المتقلبة التي تشكل فيها السلامة العامة مصدر قلق واضح وكذلك عندما لا يتوفر فريق الاستجابة المشتركة أو خدمات موبايل كرايسز للتعامل مع المكالمات بالسرعة المناسبة. لهذه المواقف، تحتاج بلدية المدينة إلى ضمان أن ضباط الشرطة على درجة مناسبة من التدريب وأن تركيزهم منصب على تأمين مشهد الحدث وتهدئة الخطر المباشر أو الأزمة. بعد استقرار الحالة، يجب أن يكون للضباط موارد متاحة بخلاف الحبس وغرف الطوارئ لربط الأشخاص بها وتلقيهم المتابعة اللازمة.

تدريب تدخل الأزمات

خلال السنوات العديدة الماضية استثمرت وكالات إنفاذ القانون في جونسون كاونتي بشكل كبير في التدريب على تدخل الأزمات (CIT). إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي واحدة من مجموعة منتقاة من الإدارات في ولاية أيّوا وعلى المستوى القومي التي تطالب كافة ضباطها بتلقي تدريب تدخل الأزمات. هذا البرنامج التدريبي يستغرق 40 ساعة ويقدم لضباط إنفاذ القانون وغيرهم من عناصر الاستجابة الأولى مع تركيزه على أفضل سبل الاستجابة للأفراد الذين يتعرضون لأزمة متصلة بالصحة العقلية أو مسائل تعاطي المواد.

تنسق الوكالات الشريكة في جونسون كاوتني مع بعضها لتقديم تدريب لمدة أسبوع يتوفر طوال العام. الشركاء وأصحاب المصلحة بخلاف جهات إنفاذ القانون تضم برنامج جيل ديفريشن من جونسون كاوتني وخدمة موبايل سيرفرز وتحالف الإصابات الدماغية وخدمات وميدولارك للطب النفسي وخدمات بريلود ومأوى المدينة وكروس بارك بلاس والتحالف القومي للصحة العقلية. الهدف من البرنامج هو تثقيف ضباط الشرطة حول تمييز الشخص المتعرض لأزمة والتدخل بصورة صحيحة عند التعامل مع الموقف وعلى وجه الخصوص، تلقي التدريب في جوانب مثل تهدئة المواقف ومهارات الاستماع الفعال. تشمل موضوعات فترة الأسبوع على استجابة تدخّل الأزمات وحلقة نقاش حول تجربة معاشة وتجارب الطفولة السيئة وتدخلات الأطفال والمراهقين ومرض التوحد والإصابات الدماغية والإدمان والاضطرابات المتزامنة واضطرابات الانتحار والاضطرابات المزاجية واضطرابات الشخصية والهذيان المتحمس وقانون الصحة العقلية والاعاقة الذهنية والتشرد والاستجابة موبايل كرايسز.

تضم إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي حاليًا ستة مدربين معتمدين لتدريب تدخّل الأزمات بالإضافة لدور هؤلاء الموظفين الستة كمدربين معتمدين لتدريب تدخّل الأزمات، يقوم اثنان بتقديم تدريب مستمر لوكالات إنفاذ القانون الخارجية والشركات. لقي هذا التدريب الخارجي الذي قدمته الإدارة ترحيبًا كبيرًا وكذلك تم طلب مدربي تدخّل الأزمات للمشاركة في مؤتمرات على مستوى الولاية وفي المؤتمر الدولي لتدريب تدخّل الأزمات.

أدى تعهّد إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي بتدريب تدخّل الأزمات إلى تحسين الخدمة المقدمة إلى المجتمع كما أدى أيضا إلى زيادة الوعي بأزمات الصحة العقلية وزيادة الحالات المحوّلة إلى موبايل كرايسز وكذلك ساعد في توسيع ثقافة حل المشكلات والتعاطف في الاستجابة.

التوصية رقم: 10

يجب على إدارة شرطة بمدينة أيوا سيتي الاستمرار في ضمان أن يتلقى جميع ضباط الشرطة تدريب تدخّل الأزمات الأولي والتثقيف المستمر اللاحق في أساليب تهدئة المواقف. ستواصل الدائرة تشجيع العاملين للحصول على تأهيل تدريب تدخّل الأزمات.

استخدام ناركان لمعالجة الجرعات الزائدة من المواد الأفيونية

في كثير من الأحوال تكون إدارة الشرطة هي أول الحاضرين إلى مسرح طلب الخدمة ويقوم ضباط الشرطة بكل ما في وسعهم لحفظ توازن المواقف وتقديم الرعاية للضحايا أو الأشخاص المتعرضين لأزمة. إحدى الطرق التي تمكن الإدارة من مساعدة الجمهور بشكل أفضل هي استخدام ناركان وهو أحد مضادات الأفيون التي يمكنها معالجة آثار الجرعات الزائدة من الأفيون بسرعة. تم تصميم الدواء للاستخدام بواسطة عناصر الاستجابة الأولى ومقدمي الرعاية ولا يحتاج إلى تدريب طبي رسمي لمناولته. استخدام ناركان بالسرعة اللازمة يمكنه إنقاذ الأرواح وبيّح لأخصائي العلاج الذين يصلون إلى موقع الحدث بعد الشرطة مزيد من الوقت للعناية بالشخص المتعرض للأزمة بالصورة الملائمة.

بالتعاون مع إدارة الصحة العامة بولاية أيّوا سيبدأ جميع ضباط شرطة مدينة أيّوا سيتي في حمل ناركان اعتباراً من شهر ديسمبر للاستجابة بشكل أفضل لضحايا الجرعات الزائدة من المخدرات. هذه الاستراتيجية لتقليل الضرر تم تحقيقها من خلال تبرع إدارة الصحة العامة لولاية أيّوا بجرعات ناركان ووضعت إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي إرشادات معيارية جديدة وتدريباً على كيفية مناولة ناركان.

التوصية رقم 11:

يجب أن تتشارك إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي مع إدارة الصحة العامة بولاية أيّوا للبدء في حمل ناركان لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من فرط الأفيون بشكل أفضل عندما لا يتوفر أخصائي علاجي في مسرح الحدث لتولي هذه الرعاية.

التنسيق والتقييم والاستجابة والمشاركة (CARE)

ساعدت إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي، من خلال أعمال مبادرة العدالة القائمة على البيانات، على تقديم معلومات عن تطوير نظام أطلق عليه اسم كير (CARE). كير هي وسيلة إبلاغ عبر الإنترنت تمكن وكالات إنفاذ القانون من الفهم الجيد للمسائل المحيطة بمكالمات طلب الخدمة ذات العلاقة بأشخاص متعرضين لأزمات. سيتيح استخدام كير للإدارة فهم أفضل لعدد أنواع مكالمات الأزمات وكيفية ترتيبها وأساليب معالجتها بفعالية وتحديد إذا كان التدريب متوافقاً مع أنواع المكالمات المستلمة. بالإضافة إلى ذلك يمكن للنظام تكملة عملية التحويل آلياً بحيث يمكن لمقدمي الخدمات المحليين التواصل بسرعة وسهولة مع الأشخاص المستفيدين من الخدمات.

التوصية رقم 12:

يجب على إدارة شرطة مدينة أيّوا المضي في تطبيق نظام المعلومات التنسيق والتقييم والاستجابة والمشاركة " كير" لتحسين استجابة وتدريب ضباط الشرطة وكذلك لزيادة الجهود لتوسعة التحويل لمقدمي الخدمات المحليين ومعالجة التحويل آلياً.

الاستخدام والتخطيط المستقبلي لمركز جايد لينك (GuideLink)

يُعد افتتاح مركز جايد لينك في مدينة أيّوا سيتي المتوقع في فبراير 2021 خطوة هامة للمجتمع. سيتيح مركز جايد لينك إلى جهات إنفاذ القانون بديلاً تزداد الحاجة إليه (بخلاف الحبس أو غرفة الطوارئ) للأشخاص الذين يحتاجون إلى نوع من المساعدة المتخصصة عند التعرض لأزمة أو مسألة إدمان. سيعزز هذا المرفق الخدمات المقدمة إلى أصحاب الحاجة بطريقة غير عقابية وبتيح الفرصة للأشخاص الذين يتعرضون لأزمات للحصول على العون المطلوب في المدى القريب والبعيد.

يجب أن ترصد إدارة الشرطة عن كثب طريقة استخدام الضباط لمركز جايد لينك والتأكد من مضاعفة الفائدة من استخدام هذا المرفق. يجب أن يخصص رئيس الشرطة فريق قيادة لتولي مسؤولية هذه الدراسات التحليلية على مستوى إدارة الشرطة كما يقوم رئيس الشرطة بمراجعة تقارير الاستخدام الدورية ويجب أن تتضمن هذه التقارير تحليلاً للاستجابات التي سنحت فيها الفرص لاستخدام جايد لينك ولكن لم يتم ذلك الاستخدام لسبب من الأسباب. مثل هذه الأحوال يجب مراجعتها مع المتابعة والتدريب إلى ضباط الشرطة المشاركين.

أخيراً، يتوجب على الإدارة المشاركة بفعالية في الحوارات بين الحكومات حول نشاطات جايد لينك وفرص التوسع المستمر وزيادة المشاركة في المجتمع. ستكون جهود التخطيط المستقبلي مهمة خاصة بعد اتضاح نواقص الخدمات عقب افتتاح المرفق في 2021.

التوصية رقم: 13

يجب أن يخصص رئيس الشرطة فريق قيادة لتولي الدراسات التحليلية حول استخدام إدارة الشرطة لمركز جايد لينك والمشاركة بنشاط في التقييم وجهود التخطيط بين الحكومات لبحث تلبية المرفق لاحتياجات المجتمع المتجددة على أفضل وجه.

منصب خدمات الضحايا

كما ورد سابقاً في هذا النص، أنشأت إدارة الشرطة منصب لخدمات الضحايا بالتشارك في دراسة عملية مع طالب درجة ماجستير. بدأ الطالب العمل مع فريق التحقيقات التابع للإدارة قبل عامين وركز بصورة تامة على رعاية ورفاهية الضحايا. بدعم من مقدمي الخدمات الاجتماعية المحليين، صادق مجلس المدينة في خريف عام 2020 على أن يكون المنصب دائم وحالياً، تعمل مدينة أيوا سيتي على تعيين شخص مدني تلقى تدريباً في العمل الاجتماعي بصورة دائمة في منصب منسق خدمات الضحايا.

لتحقيق أعلى فعالية لهذا المنصب الدائم الجديد، يجب أن تعمل إدارة الشرطة بشكل لصيق مع مقدمي الخدمات الاجتماعية المحليين لضمان توفر العلاقات القوية وقنوات الاتصال. سيلعب منسق خدمات الضحايا دوراً مهماً في تعزيز هذه الاتصالات وضمان حصول الضحايا الذين يتعرضون لصدمة على الخدمات اللازمة في المجتمع. ستساعد هذه الجهود على ضمان عدم تكرار تعرض الضحايا للأذى كما ستساعد على ضمان مقدرتهم على الانطلاق بحياتهم في وجود الدعم والرعاية المقدمة من بلدية المدينة ومجتمع مدينة أيوا سيتي الكبير.

التوصية رقم: 14

يجب على منسق خدمات الضحايا التواصل في اجتماعات منتظمة مع مقدمي الخدمات المحليين بغرض التقييم المستمر للطرق التي تمكن إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي من الاستفادة القصوى من الاختصاصيين في هذه المنظمات لمساعدة الضحايا الذين يتعرضون للصدمة والأزمات.

مُسْتَهْدَفٌ لِلْمَرْدُودِ: التَّعْهَدُ بِأَدَاءِ شُرْطَةِ غَيْرِ مَتَحِيَّزٍ

إن تقليص الفوارق العرقية عند التعرض لتماس مع جهات إنفاذ القانون وما ينتج عن هذا الاتصال ظل محورا رئيسيا يقود الحوار حول إعادة هيكلة الشرطة. كانت مطالبة المجتمع صريحة لتطبيق العدالة العرقية في إجراءات السلامة العامة بمدينة أيوا سيتي تماشيا مع الرد الواسع على الظلم والعنف المنهجي تجاه الأمريكيان السود. لا يمكن اغفال البحث المكثف الدال على الفروقات العنصرية في نظام العدالة الجنائية. العديد من التوصيات الواردة في هذه الخطة تتناول القضايا التي تتقاطع مع مسائل العنصرية كما تقترح خطوات مستقبلية لإزالة هذه الفروقات. إضافة إلى ذلك، فإن التوصيات الواردة في هذا القسم تم تحديدها على وجه الخصوص كفرص لمعالجة التفرقة والعنصرية المنهجية بشكل مباشر.

4.5 التدريب في إدارة الشرطة

توفر أكاديمية إنفاذ القانون في ولاية أيوا الأساس التدريبي لجميع ضباط الشرطة بالولاية وللأكاديمية العديد من أوجه التدريب الأساسي الوظيفي التي تزيد عن عدد 600 ساعة يتلقاها ضابط الشرطة. في حين أن أكاديمية إنفاذ القانون تقدم تدريباً يشمل مواضيع مثل أداء الشرطة غير المتحيز، والعلاقات العرقية، والاخلاقيات والمهنية، والدفاع اللفظي والتأثير، والمراجعة المراعية للصدمات، إلا أن هذه المواضيع تمثل نسبة صغيرة من جملة ما يتلقاه ضابط الشرطة الجديد من تدريب.

على الرغم أن مدينة أيوا سيتي لا تتحكم في أسلوب تدريب أكاديمية إنفاذ القانون، إلا أن لها المقدر على ذلك في برنامج التدريب الميداني المحلي. برنامج التدريب الميداني هو تدريب معترف به على المستوى القومي تم إعداده لمساعدة ضباط الشرطة المؤقتين على الانتقال من البيئة الدراسية (في العادة أكاديمية إنفاذ القانون) إلى تطبيق المهارات المتعلمة في المواقف العملية. تم اختيار ضباط التدريب الميداني لقدراتهم على أداء أعمالهم بشكل مهني ونقل المعرفة اللازمة. يجب على جميع ضباط التدريب الميداني حضور تدريب متخصص في التدريب الميداني وعملية التقييم.

تنقسم عملية التدريب الميداني والتقييم في إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي إلى خمس خطوات للتدريب أو التقييم وتشتمل على ما لا يقل عن 16 أسبوعاً من التدريب يتم فيها تخصيص ثلاثة ضباط تدريب ميداني مختلفين على الأقل للعمل معهم في مختلف مهام الدوريات. يقوم ضباط الشرطة المؤقتون بتبديل المناوبات أثناء انتقالهم إلى خطوة التدريب أو التقييم التالية وتمثل كل خطوة وقتاً مستغرق في مختلف المهام وخبرات التعلم المختلفة. بهذه الطريقة تضمن إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي تعرف ضباط الشرطة على المسؤوليات المتعددة اللازمة. تم تنسيق الخطوات الخمس لعملية التدريب والتقييم الميدانية لتوفير التالي:

- نهج منظم للتدريب في الميدان
- تدريب متنسق وموحد
- وسائل تطوير القدرة على أداء المهام اللازمة لتنفيذ مهام الدوريات الفردية بكفاءة

- التعريف بجميع نواحي أدوار ومسؤوليات ضباط الشرطة
- فرصة التعلم من عدد من ضباط التدريب الميداني التابعين للإدارة والذين يقومون بمساعدة ضباط الشرطة المؤقتين على معرفة سياسات وتدبير الإدارات.

يتطلب برنامج التدريب الميداني الحالي من الضباط المؤقتين مراجعة سياسات الإدارات مثل تلك المتعلقة بالتصنيف العنصري وأداء الشرطة غير المتحيز. ومع ذلك، ينبغي تعديل العملية مستقبلاً بتخصيص وقت وموارد تدريب موجهة وهادفة لضمان فهم جميع ضباط الشرطة الجدد لتاريخ عمل الشرطة والتأثيرات غير المنصفة في الماضي والحاضر على الأقليات المجتمعية وكذلك فهم الخطوات الممكنة اتخاذها في مسار العمل اليومي لمناهضة التحيز والعنصرية. إضافة إلى ذلك، يجب أن يوفر برنامج التدريب الميداني تدريباً إضافياً حول التدخل في الأزمات وتهئية الموقف وتوفير خدمة موبايل كرايسز والخيارات الأخرى في المجتمع لمنع وتحويل طلب الخدمة. سيتطلب هذا الجهد مراجعة شاملة لبرنامج التدريب الميداني وبحث شراكات تدريبية وتنقيفية مع خبراء خارجيين وأفراد المجتمع.

التوصية رقم: 15

يجب على إدارة شرطة مدينة ألبا سيتي إجراء مراجعة شاملة لبرنامج التدريب الميداني لضباط الشرطة المؤقتين وعقد شراكات مع المجتمع لتوسيع التدريب عن تاريخ أداء الشرطة والتأثيرات غير المنصفة على الأقليات المجتمعية في الماضي والحاضر والخطوات التي يمكن لضباط الشرطة اتباعها في مسار عملهم اليومي لمناهضة التحيز والعنصرية والتدخل في الأزمات وتهئية المواقف والإلمام بالمصادر المتوفرة في المجتمع لمنع وتحويل طلب الخدمات.

الدورات التدريبية السابقة والسنوية

ركزت إدارة الشرطة في السنوات القليلة الماضية على مضاعفة فرص التدريب للعاملين إلى أبعد من موضوعات إنفاذ القانون المعروفة. اشتملت أمثلة هذا التدريب على ما يلي:

- تعزيز العلاقات مع المجتمعات ذات الميول الخاصة (LGBTQ+)
- التركيز على التنوع
- الصحة العقلية لقدامى المحاربين
- الكفاءة الثقافية
- الصحة النفسية
- الأخلاقيات والمُثل
- أداء الشرطة المتحيز / التصنيف العنصري
- العمل الشرطي العادل وغير المتحيز
- مرض الزهايمر والتوحد
- لتدخل في الأزمات
- تهئية المواقف
- التواصل الفعال مع الأفراد العدوانيين والمصابين بأمراض عقلية والمضطربين عاطفياً
- إعاقات النمو والخرف

- عواقب وأثار تفاعلات الشرطة مع الأقليات المجتمعية
- التدخل في جرائم الكراهية والتحقيق فيها

يجب أن تستمر إدارة الشرطة في البحث عن فرص تدريب مبتكرة ومتقدمة لضباطها وإذا أمكن، تحديد ضباط الشرطة أصحاب الأداء المتميز الذين يمكن أن يصبحوا مدربين معتمدين في موضوعات متخصصة. ينبغي للإدارة خلال العام المقبل أن تسعى حثيثا إلى تدريب المارة الحاضرين. بعد اصدار الأمر العام الجديد "واجب التدخل"، من المهم للغاية أن يحصل ضباط الشرطة على التدريب والثقة اللازمين للتدخل لمنع ضباط إنفاذ القانون الآخرين من إظهار أداء شرطة متحيز أو استخدام القوة المفرطة.

واحدة من فرص التدريب المتميزة هي برنامج الشرطي المبتكر في مدينة جورج تاون بمشاركة مؤسسة شيرد مولين القانونية العالمية. ابتكرت مدينة جورج تاون مشروع المارة الحاضرين الفاعلين لإنفاذ القانون (ABLE). هذا المشروع يمكن من إعداد ضباط الشرطة للتدخل لمنع الضرر وخلق ثقافة إنفاذ قانون التي تدعم تدخلات زملاء. فرص التدريب محدودة وتتطلب الحصول على رسائل داعمة من المنظمات المجتمعية. تعمل إدارة الشرطة بالتنسيق مع الرابطة الوطنية لنهضة الملونين (NAACP) وبلاك فويس بروجكت للتقدم بطلب للالتحاق بالتدريب الذي يستغرق أربعة أيام. بدورهم، سيتمكن الضباط الذين يكملون التدريب من نشر المعرفة المكتسبة وتقديم التدريب لضباط الشرطة الزملاء في الإدارة.

التوصية رقم 16:

يجب على إدارة الشرطة السعي إلى تدريب المارة الحاضرين الفاعلين لإنفاذ القانون (ABLE) من برنامج أداء الشرطة الفاعل وذلك بهدف إعداد ضباط الشرطة للتدخل لمنع الضرر وخلق ثقافة تدخلات الزملاء.

التدريب الموجّه بالمجتمع

في حين أن تدريب الخبراء المتخصصين على مستوى الولاية وعلى المستوى القومي يبقى هاما على الدوام، إلا أن هنالك أهمية متزايدة لأن تسعى إدارات الشرطة للتدريب المحلي من خلال عقد شراكات مع المنظمات والجماعات المجتمعية. حققت إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي عملا جيدا في السابق بعقد شراكات مع وكالات ومجموعات خدمات اجتماعية مثل الرابطة الوطنية لنهضة الملونين للترتيب لتدريب يقوده المجتمع ولكن هذه الجهود يمكن ويجب زيادتها خلال السنوات القادمة. يمكن لفرص التدريب الموجه محليا تحقيق أثر كبير حيث يمكن للمجتمع مشاركة التجارب المعاشة وتحضير حوار مفتوح وقائم على الاحترام مع ضباط الشرطة بما يعزز المعرفة ويضيف الطابع الإنساني على المسائل ويحقق التغيير بسرعة.

يجب على إدارة الشرطة خلال العام المقبل السعي للتدريبات المجتمعية ذات الصلة بالعرقية من خلال عقد شراكات مع المنظمات، على سبيل المثال لا الحصر، بلاك فويسز بروجكت والرابطة الوطنية لنهضة الملونين واتحاد المهاجرين

واللاجئين وحكومة الطلاب لجامعة أيّوا ورياضيو جامعة أيّوا. بادرت بلدية المدينة مسبقا بفتح حوارات مع عدد من هذه المجموعات وستستمر في بحث الطرق التي تتيح للمجتمع تولي زمام تدريب إدارة الشرطة.

التوصية رقم: 17

يجب أن يلقى التدريب الموجه بالمجتمع تركيز متزايد من إدارة الشرطة وخاصة فيما يتعلق بمسائل العرقية. يجب على الإدارة السعي حثيثا لمختلف نشاط التدريب الموجه بالمجتمع من خلال عقد شراكات مع مجموعات مثل بلاك فويسز بروجكت والرابطة الوطنية لهضة الملّونين واتحاد المهاجرين واللاجئين وحكومة الطلاب لجامعة أيّوا ورياضيو جامعة أيّوا.

4.6 قانون المدينة ومتغيرات سياسات الإدارات

من الضروري أن تظل بلدية المدينة على التزامها باستمرار تطوير وتعديل السياسات المتعلقة بالشرطة في وضوح وشفافية. يجب أن تسعى الإدارة على الدوام إلى خبرات العمل الجيدة من الإدارات الأخرى والنظر في التوصيات من المنظمات خارج جهات إنفاذ القانون التي تقوم بالبحث والتحليل والنقد للأنماط البارزة في مجال إنفاذ القانون.

إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي هي واحدة ضمن عشرة إدارات شرطة في ولاية أيّوا حاصلة على اعتماد مفوضية اعتماد وكالات إنفاذ القانون (CALEA)، وقد حصل 4 ٪ فقط من كافة وكالات إنفاذ القانون في البلاد على هذا الامتياز. الغرض من برنامج مفوضية اعتماد وكالات إنفاذ القانون هو ترقية تقديم خدمات السلامة العامة وعلى وجه الخصوص فإن أهداف المفوضية تتلخص في التالي:

- تعزيز مقدرات منع الجريمة والسيطرة
- وضع صيغ إجراءات الإدارة الأساسية
- خلق ممارسات عاملين عادلة ومناهضة للتمييز
- ترقية تقديم الخدمات
- ترسيخ التعاون والتنسيق بين الوكالات
- تعزيز ثقة المجتمع والعاملين في الوكالة

يحفز برنامج الاعتماد إدارة الشرطة على مداومة مراجعة السياسات والإيفاء بمعايير ممارسات العمل الجيدة ويحمّل المراجعون الخارجيون الإدارة المسؤولية عبر تقيدها باتباع هذه المعايير المذكورة. يتطلب نيل الاعتماد والإبقاء عليه (تم اعتماد مدينة أيّوا سيتي منذ 2002)، تخصيص جهد إدارة الشرطة لمراجعة السياسات ومراقبة معايير الإدارة والالتزام بها بصورة يومية وليس فقط خلال المراجعات السنوية أو دورات الاعتماد البالغ مدتها أربع سنوات.

حاليًا، يتم تنسيق جهود الاعتماد بواسطة رقيب محلف في إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي وعلى المدى الطويل قد يكون من الأفضل توكيل هذه الواجبات إلى منصب مدني من شأنه أن يجلب منظور مغاير لإنفاذ القانون في تطوير السياسات وجهود مراجعة التقيد والالتزام.

التوصية رقم: 18

يجب على مدينة أيوا سيتي بحث منصب مدير برامج اعتماد مدني من شأنه أن يجلب منظور مغاير لإنفاذ القانون في تطوير السياسات وجهود مراجعة التقيد والالتزام.

جميع الأوامر العامة لدائرة الشرطة متاحة للجمهور للمراجعة العامة على الموقع الإلكتروني لإدارة الشرطة، ولمزيد من الشفافية ولأغراض المعلومات الراجعة من المجتمع، تتم مشاركة الأوامر العامة التي يتم اضافتها أو تعديلها في كل مرة مع مجلس استعراض أداء الشرطة (CPRB) للحصول على تعليقاتهم قبل الاعتماد النهائي. في 2020 قامت الإدارة بمراجعة وتنقيح الأوامر العامة التالية وقد تم الاطلاع عليها بواسطة مجلس استعراض أداء الشرطة:

- استخدام القوة
- تسجيلات الكاميرا المثبتة على الزي الرسمي وتسجيلات مركبات الشرطة
- الإجراءات الخاصة بالأحداث

إضافة إلى ذلك، وضعت الإدارة أمرا عاما جديدا: "واجب التدخل والإبلاغ" جاء هذا الأمر العام الجديد بعد أن توافقت دائرة الشرطة في مذكرة تفاهم مع جهات تطبيق القانون في المنطقة حول الموضوع. تم الترتيب لمذكرة التفاهم بمساعدة الرابطة الوطنية لنهضة الملونين.

بالتطلع إلى السنة التقويمية 2021، فإن إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي تعزم مراجعة 36 أمر من أوامرها العامة وتشمل الأوامر المطروحة للمراجعة التالي:

- | | |
|--|---|
| ● مطاردات الشرطة | ● التفتيش والمصادرة |
| ● استجابات الإنذار والباب المفتوح | ● التحرش والتحرش الجنسي |
| ● نقل السجناء | ● السلوك خارج ساعات العمل: سلطات الاعتقال |
| ● استخدام القوة | ● أداء الشرطة القائم على التحيز |
| ● العنف المنزلي | ● الإجراءات المتعلقة بالأحداث |
| ● الاعتقال | ● إجراءات المحتجزين |
| ● الاستجواب الميداني والتفتيش الشخصي | ● الأسلحة النارية |
| ● المخبرين | ● الأسلحة الأقل خطورة |
| ● تحقيقات حوادث إطلاق النار والحوادث المميتة | ● تحري التهجم الجنسي |
| | ● واجب التدخل والإبلاغ |
| | ● الحقوق المدنية |

- الأشخاص المصابون بمرض عقلي
- الإدارة المالية
- التواصل والتنسيق والتعاون
- كشف الكذب (بولي جراف)
- اتفاقيات التعاقد وتوظيف تعاقد الخدمة
- إجراءات اتصالات الراديو
- اجراء فحص معلومات حامل الرخصة
- إجراء الفحص الاستقصائي للقضايا
- احتواء الأمراض المعدية
- علاقات الشرطة بوسائل الاعلام والبيانات العامة
- الاستخبار الجنائي
- المواد المخدرة والجريمة المنظمة والعادات السيئة
- عمليات كلاب الشرطة
- تحقيقات الشئون الداخلية
- المركبات المتخصصة
- الواجب الخفيف المؤقت

التوصية رقم 19:

يجب على إدارة الشرطة بذل الجهد الحثيث لتعديل الأوامر العامة البالغ 36 أمر والمقرر مراجعتها في عام 2021 بحيث يتم هذا التعديل مع اعتبار تأثير العنصرية والعرقية وإجراء التعديلات اللازمة على السياسات بما يضمن إزالة عدم الإنصاف العنصري من مخرجات هذه السياسات وتضمين بيان التأثيرات العنصرية في اجراءات المراجعة ابتداء من العام 2021 وكافة مراجعات الأوامر العامة في المستقبل.

مرسوم أداء الشرطة غير المُتَحَيِّز

أجاز مجلس المدينة بتاريخ 17 نوفمبر 2020 المسودة الأولية لمرسوم أداء الشرطة غير المُتَحَيِّز وكذلك أُجيزت المسودة الثانية بتاريخ الأول من شهر ديسمبر وحُدد تاريخ 15 ديسمبر لنظرها نهائياً. صيغت لغة المرسوم رئيسياً بواسطة الرابطة الوطنية لنهضة الملونين قطاع أيوا – نبراسكا ونظّم المرسوم سياسات الشرطة التي تمنع التصنيف العنصري وكافة أشكال أداء الشرطة القائم على التحيز. كذلك، يبين المرسوم إجراءات التظلمات لمن يتعرضون إلى سلوك شرطي متحيز أو يكونوا شهودا عليه ويستوجب المرسوم كذلك تلقي تدريباً شرطياً سنوياً حول التحيز الخفي والأهلية الثقافية وتدخلات الحاضرين أو المواضيع الأخرى المشابهة. إضافة إلى ذلك ينص المرسوم على التدخل والتبليغ عندما يرى ضباط الشرطة أداءً شرطياً متحيزاً.

تقنين هذه السياسات يُعدّ خطوة هامة حيث إنه يزيد من تعهّد المدينة بتحقيق أداء الشرطة العادل والنزيه ويزيد وضوح هذا الالتزام في نظر الجمهور. تساند المدينة الجهود الأكبر للرابطة الوطنية لنهضة الملونين الساعية لإدراج صيغة مماثلة ضمن قانون ولاية أيوا ونأمل أن يساهم تبني مدينة أيوا سيتي لمرسوم العمل الشرطي غير المُتَحَيِّز في تعجيل المدن الأخرى وولاية أيوا باتخاذ خطوات مماثلة حيث إن انتشار هذه المبادئ على نطاق واسع أو على نطاق الولاية سيكون له أثر كبير في إنفاذ القانون وأفراده العاملين في المستقبل.

التوصية رقم: 20

يجب أن يتبنى مجلس المدينة مرسوم العمل الشرطي غير المُتَحَيِّز وأن تنشط بلدية المدينة إلى جانب الرابطة الوطنية لنهضة الملونين والناشطين الآخرين في مساندة الدعوة إلى تبني لغة مشابهة في قانون الولاية.

الموجهات المؤقتة بخصوص التوقيفات المرورية

أصدر رئيس الشرطة المؤقت دينيس برزرتن موجهات جديدة في شهر أكتوبر 2020 إلى كافة ضباط الشرطة بشأن التوقيفات المرورية. تقرر التدابير الجديدة بوجود تباين في التوقيفات المرورية وما يترتب عنها كما تلاحظ إلى الأضرار المجتمعية الناتجة عن هذه التباينات. هذه الأضرار تعيق مقدرة الإدارة على تحقيق مهمتها في السعي للتعاون مع كافة المجتمع.

الإرشادات الجديدة تعطي توجيه واضح إلى ضباط الشرطة بتركيز جهود إنفاذ قوانين المرور حول مسائل السائقين والسلامة العامة. النتيجة المرجوة أن ينظر الجمهور إلى إنفاذ قوانين المرور على اعتبارها إجراءات تتخذ في إطار ضمان سلامة الجمهور لا أن تفسر كإجراء عقابي عن مسائل غير متصلة بالسلامة. يتسق القصد من اتباع توجيه التوقيفات المرورية أيضا مع الهدف العام لإزالة مظاهر أداء الشرطة المتحيز.

تمنع الإرشادات ضباط الشرطة من تنفيذ توقيفات مرورية نتيجة لارتكاب مخالفات ثانوية أو مخالفات المشاة أو المخالفات التنظيمية فقط، مثل المخالفات البسيطة المتعلقة بمعدات السيارات والتجول المستهتر. إذا تم تنفيذ توقيف بسبب يتعلق بالسلامة العامة فسيقتصر الإجراء على إصدار الضباط لإنذار أو تقديم قسيمة برنامج BULBS لمعالجة أسباب حدوث المخالفات الثانوية أو مخالفات المشاة أو المخالفات التنظيمية. أخيرا، تمنع الموجهات التدقيق العشوائي على لوحات تسجيل السيارات دون وجود سبب يتعلق بالسلامة العامة وأن يكون ذلك السبب واضح وغير متحيز. صدرت الموجهات على أن تتم مراجعتها بواسطة رئيس الشرطة خلال 60 يوم. بعدها تقرر الإدارة تعديل الأمر أو اعتماده بصورة دائمة بإجراء تعديل أمر عام.

التوصية رقم: 21

يجب على إدارة الشرطة أن تجعل قرار منع الفحص العشوائي للوحات تسجيل السيارات وتنفيذ توقيفات مرورية نتيجة لارتكاب مخالفات ثانوية غير متعلقة بالسلامة العامة قرارا دائما بعد اعتبار كافة التعديلات المقترحة وبعد انقضاء 60 يوم فترة المراجعة.

سياسات نظام كاميرات السلامة العامة واستخداماتها

خصّصت بلدية المدينة ميزانية في السنة المالية 2019 لنشر كاميرات السلامة العامة في منطقة البديستريان مول. اكتمل جانب البنى التحتية للمشروع مع مشروع إعادة تأهيل البديستريان مول التي جرى في 2019 واكتمل في 2020. بلدية المدينة الآن بصدد تثبيت الكاميرات واعتماد السياسة التي تحدد استخدام هذه الكاميرات. أرسلت بلدية المدينة مسودة الخطة الأولية إلى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) وتتم مراجعة التعليقات قبل اكتمال تجهيز مستند الخطة. الغرض من شبكة كاميرات السلامة العامة هو الاستعانة بها لتقصي الجرائم الجسيمة ولا يقصد منها أن تستخدم كوسيلة مراقبة. على مر السنين شهدت إدارة الشرطة عددا كبيرا من حوادث السلامة العامة في منطقة داون تاون استغرقت زمنا طويلا من التقصي والتحقيق. شملت الأمثلة حوادث إطلاق النار وجرائم الكراهية والاعتداءات الجنسية والاصابة بجروح بالغة. في غياب نظام الكاميرات يقوم المحققون بالتقصي ومحاولة تحديد الشهود ومصادر التصوير الخاصة ويحد ذلك من معدل نجاح إدارة الشرطة في كشف الجرائم بسرعة واحقاق العدالة للضحايا. كذلك يتيح ذلك للجناة، مثل مرتكبي التعدي الجنسي، تكرار جرائمهم وتعريض المزيد من الناس للأذى.

تدرك بلدية المدينة حساسية الجمهور لتكوين كاميرات تغطي الأماكن العامة وسيساعد وضع سياسة استخدام صارمة على ضمان عدم استخدام الكاميرات للمراقبة المباشرة إلا في الحالات الطارئة المتعلقة بالسلامة العامة مثل حوادث الحريق أو حوادث إطلاق النار. ستعرض هذه الخطة على مجلس المدينة لكي يكون القصد والاستخدام واضحين ويعبران عن هدفهما المقصود لكشف الجرائم ومساعدة الضحايا.

التوصية رقم 22:

يجب وضع خطة استخدام كاميرات السلامة العامة قبل تركيب الكاميرات التي تم اعتمادها مسبقا ويجب أن تركز على التحقيق في الجرائم الجسيمة لا على أنشطة المراقبة.

4.7 الدعم المتجدد للمجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة ولجنة حقوق الإنسان

عمل الشرطة المجتمعي متأصل حول التفكير في وجوب قيام جهات انفاذ القانون بشراكات هادفة مع المجتمع بغرض اكتساب الثقة والمشروعية. يقوم المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة (CPRB) بدور مميز في توفير محفل موثوق إلى السكان لمراجعة التظلمات والمسائل ذات الاهتمام مع إدارة الشرطة. في حين أنه من المهم أن يظل المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة محايدا، يجب على إدارة الشرطة أن تكون شريكا قويا وتبدأ الشراكة القوية بتوفير التقدير والاحترام والتفهم لأدوار كافة الشركاء والتعهد بالعمل التضامني بما يحقق المنفعة للمجتمع. يمكن لإدارة الشرطة

مساعدة المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة في مهامه عبر توفير المعرفة والبيانات على مستويات العمل الكلية والجزئية. إضافة إلى ذلك، فإن الصلات الوثيقة ومد جسور التواصل الجيدة مع إدارة الشرطة يساعد المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة على التوصية بصورة أكثر فعالية لترقية السياسات والممارسات ذات الصلة بصورة استباقية لا بعد حدوث الحوادث أو بعد التقدم بالشكاوى والتحقيق فيها.

يعمل المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة على وضع توصياته الخاصة بصلاحياته ومقدراته على خدمة المجتمع ورفعها إلى مجلس المدينة لاعتبارها. على مجلس المدينة تدقيق توصيات المجلس المجتمعي كما يجب عليه النظر في التوصيات التالية بصورة مستقلة. التوصيات التالية لا تركز على سلطات وصلاحيات المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة ولكنها تنظر إلى الطرق التي تمكن إدارة الشرطة من تقوية علاقاتها مع المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة.

- التأكيد أن يحضر رئيس الشرطة كافة اجتماعات المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة وأن تتاح له الفرصة لتقديم ايجاز عن أعمال إدارة الشرطة والرد على أسئلة أعضاء المجلس. لتحقيق هذه التوصية يمكن إضافة تقرير رئيس الشرطة كبنء أخير في جداول عمل كافة اجتماعات المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة. كجزء من هذا البند من جداول العمل، يمكن لرئيس الشرطة أن ينظر في تقديم أحد عناصر الشرطة إلى المجلس المجتمعي والجمهور ليتعرفوا عليه، ويمثل ذلك فرصة جيدة لإقامة الصلات بإتاحة المجال إلى المجلس المجتمعي والجمهور للمزيد من المعرفة بالعاملين والعاملات في خدمة المجتمع.
- المداومة على مشاركة مستجدات سياسات إدارة الشرطة مع المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة وطلب رأي المجلس فيها للمزيد من التحسينات. يجب على إدارة الشرطة رفع موضوع واحد على الأقل للمراجعة في كل اجتماع دوري من اجتماعات المجلس المجتمعي.
- حسنت إدارة الشرطة التقارير الشهرية لاستخدام القوة التي بدأ تسليمها إلى المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة من شهر أكتوبر 2020. يجب مواصلة تقديم هذه التقارير المحسنة شهريا كما يجب تقديم تقرير استخدام القوة سنوي منفصل إلى المجلس المجتمعي.
- يتعين على مدير الشرطة سنويا أن يخطر المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة حول سجل التزام وتقيء إدارة الشرطة بالأمر العام المتعلق بتسجيل الكاميرا المثبتة على الزي الرسمي للأفراد ونظام الفيديو المحمول على سيارات الشرطة. يجب أن يركز سجل الالتزام والتقيء على التقارير الشهرية المطلوبة فيما يتعلق بفحص المشرفين وفحص استخدام القوة وفحص شكاوى الشئون الداخلية.
- خلال إجراءات التعيين لمنصب رئيس الشرطة في الحالئين السابقين تم دعوة عضو من المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة للمشاركة في الجولات قبل النهائية من إجراءات معاينات المترشحين. من الآن

وفي المستقبل يجب اتاحة هذه الفرصة للمشاركة في معاينات اختيار الضباط الجدد وإجراءات الترقيات الداخلية.

- ختاماً، يجب على إدارة الشرطة اتاحة عملية تعريف شاملة إلى أعضاء المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة تتضمن جولة تعريفية بمركز الشرطة، جولة الركوب مع الدورية، وحلقات تدريب حول استعراض البيانات والسياسات والتحقيق الداخلي.

التوصية رقم: 23

يجب على إدارة الشرطة تجديد تعهداتها نحو المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة عبر الإخطار عن المستجدات بصورة دورية بواسطة رئيس الشرطة والتعريف بالعاملين والمراجعة المستمرة للسياسات وتحسين تقارير استخدام القوة وتقارير الالتزام بتسجيل الكاميرا المثبتة على الزي الرسمي وعملية تعريف وتدريب تحقيق داخلي شاملة بصورة أكبر تتاح إلى الأعضاء الجدد.

إضافة إلى تعزيز العلاقة مع المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة، يتوجب أن تسعى إدارة الشرطة لإقامة شراكة مباشرة بصورة أكبر مع لجنة حقوق الانسان لمدينة أيوا سيتي (HRC). ليس فقط أن لجنة حقوق الانسان لمدينة أيوا سيتي تضم مجموعة متنوعة من أهالي المدينة، ولكن مهمة اللجنة تتركز في ضمان إلمام كافة المقيمين بحقوقهم وحصولهم على فرص عادلة. تتيح العلاقات الوطيدة مع لجنة حقوق الانسان فرص فريدة إلى إدارة الشرطة لتعميق المعرفة بمختلف فئات المجتمع والتواصل معها. تحديداً، يجب على إدارة الشرطة تعيين ضابط تنسيق لحضور الاجتماعات الدورية للجنة. كذلك يجب على إدارة الشرطة المشاركة الفاعلة في جهود الاتصال الجماهيري والفعاليات التي تقيمها لجنة حقوق الانسان على مدار العام.

التوصية رقم: 24

يجب على إدارة الشرطة تعيين ضابط تنسيق مع لجنة حقوق الانسان بمدينة أيوا سيتي وكذلك يجب المشاركة بفعالية في الفعاليات التثقيفية والتعريفية والتوعوية للجنة حقوق الانسان بغرض تعميق المعرفة بالفئات المتعددة في المجتمع.

4.8 الدفاع والمناصرة

على الرغم من وجود عدد كبير من الحلول المتوفرة لبلدية مدينة أيوا سيتي، هناك الكثير من المساعي التي تتطلب قرارات بعض جهات الاختصاص الأخرى أو مشاركات مع وكالات حكومية مختلفة. في هذه الحالات يجب على مدينة أيوا سيتي الدعوة ومناصرة الحلول المطلوبة والعمل لخلق تحالفات يمكنها التأثير على الجهات صاحبة القرار.

في نوفمبر 2020 قام مجلس مدينة أيّوا سيتي بتحديد أسبقيات 2021 فيما يتعلق بتشريعات ولاية أيّوا. (الملحق 3). تم مشاركة عدد من الاسبقيات المرتبطة مباشرة بإصلاح العدالة الجنائية والقضاء على العنصرية المنهجية بما في ذلك التالي:

انتهاء تحريم الماريجوانا

وفقاً لتقرير الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية الصادر اعتماداً على بيانات جهات إنفاذ القانون فإن فرص اعتقال الأشخاص السود في ولاية أيّوا بسبب حيازة الماريجوانا تزيد 7.3 مرات علماً بأن الدراسات تبيّن أن معدل تعاطي الماريجوانا بين السود والبيض يكاد يكون متساوياً. أضف إلى ذلك أن ولاية أيّوا تحتل المركز الخامس بين الولايات صاحبة أسوأ معدل تفرقة فيما يتصل بالاعتقال بسبب الماريجوانا.

تنظم القوانين الولائية والفدرالية حيازة وبيع وتصنيع الماريجوانا ويتم تصنيف الماريجوانا في ولاية أيّوا ضمن المواد المدرجة في "الجدول 1" وتعتبر حيازتها جناحة بسيطة. على مستوى الولاية تم طرح عدد من المقترحات خلال الأعوام السابقة للنظر في ممارسات الأحكام القضائية المتشددة التي تصدر في الولاية فيما يتصل بالماريجوانا ولكن لم يستجد الموقف بشأن هذه المقترحات حتى الوقت الراهن. ساندت مدينة أيّوا سيتي الجهود السابقة لإنهاء تحريم الماريجوانا وستظل على ذات الموقف خلال الدورة التشريعية لعام 2021.

حالياً يقيم مكتب المدعي القانوني لجونسون كاونتي برنامج تسويات قضايا الماريجوانا وفقاً للسلطة التقديرية في الملاحقة القضائية. بموجب البرنامج فإن المدعى عليهم بحيازة أقل من 1.5 أوقية من الماريجوانا، وفي حال عدم وجود ما يشير إلى التورط في التوزيع، وفي حال أهليتهم لصدور حكم تأجيل وخلوهم من أي تهمة أو أنواع الإدانات مع وقف التنفيذ الأخرى، يجوز لهم أن يحصلوا على فرصة اكتمال قائمة مطلوبات لإلغاء القضايا المقامة ضدهم. تساند مدينة أيّوا هذا البرنامج وستواصل دعمها إذا توسع البرنامج في المستقبل.

توصيات لجنة فوكاس (FOCUS) بخصوص إصلاحات العدالة الجنائية

كلف حاكم الولاية اللجنة برفع توصيات حول إنشاء منظومة عدالة جنائية خالية من التمييز في عام 2020. تضم اللجنة ممثلين عن جهات إنفاذ القانون ومدّعين ومسؤولي السجون والإصلاحات وممثلين عن الرابطة الوطنية لنهضة الملونين قطاع أيّوا ونبراسكا ومفوضية الشؤون اللاتينية ووكالات أخرى معنية بالدفاع عن قضايا الملونين.

اشتملت التوصيات التي نشرتها اللجنة في خريف 2020 على التالي:

1. فرض جمع البيانات التي تبيّن العنصر والعرق أثناء التوقيفات المرورية التي تتم بواسطة جهات إنفاذ القانون وتطوير نظم آلي لها. حالياً، ليس هناك إلزام على كافة جهات إنفاذ القانون بتدوين عنصر الشخص الذي يتعرض للتوقيف المروري وفي كثير من الحالات يتم تعبئة هذه البيانات بناء على تقدير ضابط الشرطة. ستسعى هذه التوصية إلى توحيد الإجراء عن طريق نظام آلي، مثل ادخال نظام اختياري في عملية استخراج رخص القيادة وبطاقات الهوية للولاية يتيح تضمين تلقائي لبيانات العنصر والعرق. هذا

البيانات ستنقل ألياً إلى نظام (TraCS) المستخدم في وزارة النقل والذي يستخدم حالياً بواسطة جهات إنفاذ القانون لتعريف بيانات التوقيفات المرورية.

2. دراسة وتحليل البيانات التي تنتج وتقديم تقرير سنوي حول نتائج البحث. أوكلت اللجنة إلى المجلس الاستشاري للعدالة وأداء الشرطة المجتمعية للولاية (الذي خضع لإصلاحات)، تطوير وتطبيق نظام الجمع الألي للبيانات. إضافة إلى ذلك سيقوم المجلس الاستشاري سنوياً بتحليل هذه البيانات وتقديم تقرير سنوي حولها والتوصية بسياسات تتعلق بنتائج بحثها.

3. تبني تشريع يحرم التعامل المتحيز في أنشطة إنفاذ القانون وعند أداء خدمات الشرطة. حالياً، التوقيفات الذرائعية القائمة على التمييز العنصري (حسب ما تم تعريفه بواسطة المحكمة العليا للولايات المتحدة والمحكمة العليا لولاية أيوا) تعتبر مخالفة للدستور وممنوعة قانوناً. كذلك، منع التصنيف العنصري قانوناً في 16 ولاية وقامت وزارة العدل للولايات المتحدة بمنع جهات إنفاذ القانون الفدرالية من التورط في التصنيف العنصري. توصي اللجنة بأن تتبنى ولاية أيوا منع التوقيفات الذرائعية المبنيّة على أصل الشخص الموقوف وتكون مخالفة ذلك أساساً للمحاسبة الإدارية وأي تعويضات مدنية حسب نصوص القوانين الولايتية والفدرالية.

المحاكم التخصصية

تم إعداد المحاكم التخصصية لتعزيز العلاقة بين المحاكم والمجتمع ولحل المشاكل بمعالجة الاحتياجات المسببة لتورط الأشخاص مع النظام العدلي. تتكون فرق المعالجة من قاضي وأخصائي معالجة الإدمان ومدّعين ومنظمات طوعية مقدمة للخدمات. المحاكم التخصصية الفاعلة تمثل عنصراً هاماً في جهود التحويل عن الاعتقال التحفظي. ولاية أيوا لديها حالياً عدد من المحاكم التخصصية للصحة العقلية والإدمان والمخدرات وهي محاكم جنائية فقط. يعني هذا أن الأشخاص الذين تقدم إليهم الخدمات يجب أن يكونوا مدّعى عليهم جنائياً أو مرتكباً جرائم جنائية. نسبة لقيود الميزانيات فرضت السلطة القضائية لولاية أيوا تأجيلاً مؤقتاً لتوسّع المحاكم التخصصية في 2017 ولا يزال هذا القرار سارياً. بخصوص المحاكم التخصصية الحالية هناك عدم اتساق واضح في نسق عمل المحاكم وكذلك في معدل ميزانياتها والموارد المتاحة لها.

محلياً، تعمل لجنة من التشريعيين وموظفي المقاطعة ومقدمي الخدمات على إنشاء محكمة صحة عقلية مدنية تتبع للمنطقة القضائية السادسة وستكون أول محكمة تخصصية مدنية في ولاية أيوا. المحكمة ستكون مشابهة لمحاكم الصحة العقلية الجنائية الحالية في أيوا وتستخدم أفضل خبرات العمل من مركز مناصرة العلاج ولكن لن يستلزم أن يكون الشخص مدّعى عليه في جريمة ليتاح له دخول نظام المحكمة والاستفادة من خدماتها. رئيس إدارة محاكم أيوا الحالي يدعم مقترح المحكمة ولكن بعض المسائل الواجب معالجتها قبل المضي بالمقترح تشمل الحصول على الاعتمادات رفع قرار التأجيل المؤقت للمحاكم التخصصية وتوفير الميزانية اللازمة لدعم المحكمة وحالات المعالجة الداخلية والخارجية.

تدعم مدينة أيّوا سيتي رفع قرار التأجيل المؤقت للمحاكم التخصصية كما تدعم رفع مستويات التمويل واستقرار المحاكم التخصصية في ولاية أيّوا.

محكمة القصر الأحداث

محكمة الأحداث في أيّوا هي محكمة تخصصية تعمل بصورة رئيسية في الدعاوى القضائية للأطفال ذوي الحاجات (CINA) وبعض قضايا جُنح الأحداث التي يكون عمر المدعى عليه فيها أقل من 18 عام وقت حدوث الجريمة. إذا ثبت ارتكاب المدعى عليه الحَدَث لجريمة فإن المحكمة تصدر أمر إيداع يتم بموجبه إيداع القاصر الحَدَث في مركز حجز أو مدرسة تدريب ولائية أو منشأة علاجية أو في صور أخرى من صور الإيداع خارج المنزل. كذلك يمكن للمحكمة السماح للقاصر الحَدَث بالعيش في منزله مع استيفائه لشروط وأحكام إطلاق السراح المشروط. ولاية أيّوا تتيح أيضا إلى دائرة خدمات محكمة الأحداث مراجعة التهم الجنائية المتعلقة بالأحداث وحل الدعاوى الجنائية وديا قبل وصولها محكمة الأحداث.

لكن هناك بعض القضايا الجنائية لا تنظر فيها محكمة الأحداث حتى لو كان عمر المدعى عليه أقل من 18 عام. على سبيل المثال، فإن بعض الجرائم البسيطة مثل مخالفة المراسيم القانونية للمدينة أو المحلية ومخالفات حظر تجوال القاصرين والمخالفات المرورية وبعض المخالفات البسيطة لقانون أيّوا يتم نظرها في نظام محاكم المناطق فقط دون اعتبار لعمر المدعى عليه.

تدعم مدينة أيّوا سيتي إجراء تعديل لقانون الولاية يمنح الصلاحية إلى محكمة القصر الأحداث لنظر كافة المخالفات التي يرتكبها الأحداث والتي تعتبر مخالفات بسيطة إذا ارتكبتها الشخص الراشد. بعض هذه المخالفات البسيطة مثل حيازة التبغ ومخالفات الصيد وصيد الأسماك ومخالفات حظر تجوال القاصرين، تنظر حاليا على اعتبارها مخالفات بسيطة حتى لو كان عمر المدعى عليه أقل من 18 عام ويتسبب هذا الاتصال المبكر مع النظام العدلي في تشويش مرحلة هامة من حياة الشباب وتعليمهم ونيلهم المعارف الوظيفية ويساهم في دفعهم تجاه مسار السجون.

فريق عمل رؤية جهات إنفاذ القانون لأجل العدالة

في يونيو 2020 عُدت شراكة بين الرابطة الوطنية لنهضة الملونين قطاع أيوا ونيراسكا واتحاد رؤساء الشرطة بولاية أيّوا IPCA لخلق فريق انصاف وعدالة مشترك يعمل لتحقيق أداء شرطي غير متحيز بولاية أيّوا. شارك ممثل من إدارة شرطة مدينة أيّوا سيتي في حلقة العمل المشتركة الأولى بين الرابطة الوطنية لنهضة الملونين وجهات إنفاذ القانون وقام بالمشاركة مع ممثلي قانون من خمس مناطق أخرى بإصدار مذكرة تفاهم حول تدخل وتوسط ضابط الشرطة إذا رأى ضابطا آخر يلجأ إلى استخدام القوة غير المبررة.

ساهم فريق العمل في تسريع تبني مدن ولاية أيّوا لتشريعات أداء الشرطة غير المتحيز بما في ذلك التشريع الذي نظره مجلس مدينة أيّوا سيتي. الأسبقيات الحالية والمستقبلية لفريق العمل التي تلقى دعم مدينة أيّوا سيتي تشمل ترقية المجالس المجتمعية لاستعراض أداء الشرطة وتعديل سياسات مراجعة وتحرير تسجيل الكاميرا المثبتة على زي أفراد الشرطة في حالات التي تشتمل على ادعاء بحدوث أداء شرطة متحيز وزيادة تدريب التحيز الخفي والمعرفة الثقافية وكذلك تشجيع ضباط الشرطة على الإقامة في المناطق التي يخدمون فيها.

جمع البيانات على مستوى الولاية

يعتمد عدد من أسبقيات الدفاع والمناصرة المبينة في هذا القسم على الجمع المتسق والموحد للبيانات عالية الجودة التي يتم جمعها على مستوى الولاية. بعض البيانات ذات الأهمية العالية تضم ما يلي:

- التفرقة في التوقيفات المرورية: كانت مدينة أيّوا سيتي أول مدينة في ولاية أيّوا تقوم اختياريًا بتحصيل وجمع البيانات السكانية خلال التوقيفات المرورية وبدأ ذلك منذ عام 2006 عندما تعاقبت المدينة مع الدكتور كريستوفر بارنم من جامعة سانت امبروز لإجراء دراسة سنوية حول تعرض الأقليات للتوقيفات المرورية بطريقة غير متناسبة. احتوت البيانات على قدر عالٍ من الأهمية بما أتاح لإدارة الشرطة تعديل سياستها وممارستها لإزالة عدم التناسب الذي برز. ستعتمد زيادة معالجات الولاية وكذلك مواردها المختلفة على جمع وتحليل البيانات بصورة أكثر شمولاً على مستوى الولاية. عليه، فإن مدينة أيّوا سيتي تدعم توصيات لجنة فوكاس بشأن إصلاحات العدالة الجنائية الموصية بإنشاء نظام آلي موحد لجمع بيانات التوقيفات المرورية.
- مراجعة مجالس استعراض أداء الشرطة: مدينة أيّوا سيتي لها مجلس استعراض أداء الشرطة منذ عام 1997. في الفترة القريبة الماضية أبدت العديد من المدن في ولاية أيّوا وعلى مستوى الدولة رغبتها في إنشاء مجالس مراجعة أو توسيع مجالات وصلاحيات المجالس القائمة. لا شك أن تقدم هذه المبادرات سيصحبه ظهور اشكالات وحلول جديدة. تدعم مدينة أيّوا سيتي إجراء دراسة تحليلية على مستوى الولاية بخصوص مجالس استعراض أداء الشرطة للمساعدة في تحديد النواقص أو الحاجة إلى سياسات تشريعية بما يرقّي الصلاحيات الرقابية لهذه المجالس.

ستعمل مدينة أيّوا سيتي مع ممثليها المنتخبين ومجموعات الضغط للدعوة بفعالية لمناصرة هذه التغييرات وخلافها بما يتماشى مع أهداف الخطة الاستراتيجية لمجلس المدينة المتعلقة بالعنصرية والعدالة.

التوصية رقم: 25

يجب على مسؤولي بلدية المدينة بالتنسيق مع مبعوث الولاية المنتخب ومجموعات الضغط والشركاء، مثل الرابطة الوطنية لنهضة الملونين، السعي لإحداث تعديلات هادفة على منظومة العدالة الجنائية بما يتسق مع أسبقيات التشريعات التي تبناها مجلس المدينة للعام 2021.

قانون الولاية لمنع البلاغات القائمة على العنصرية

خلال أحد منتديات الاستماع التي أقامها مجلس المدينة في خريف 2020 تركز انتباه مقدر حول تكرار ظاهرة الاتصالات التي يجريها الجمهور إلى رقم الشرطة (911) للإبلاغ عن تصرفات مشتبهة يقوم بها أشخاص من الأقليات. في كثير من الأحوال يتبين أن هذه البلاغات ليس لها أساس وأن عامل العنصرية يلعب دوراً محفزاً لها. أحد النماذج هو تلقي اتصال من شخص يبلغ عن تصرفات مشتبهة لثلاثة أشخاص سود البشرة غير معروفين يمشون في الطريق أو

يتسكعون في حديقة عامة. هذه البلاغات تضع أفراد الشرطة في كثير من الأحوال في موقف صعب حيث يتوجب عليهم الاستجابة لكافة الاتصالات الواردة ولكن الاتصال يفتقد وصف تصرفات مخالفة للقانون تستدعي التحقق من الأشخاص. في الوقت الحالي يستخدم ضباط الشرطة تقديرهم في اتخاذ أسلوب التدخل المناسب الذي قد يتراوح بين المراقبة بمرور عربة الدورية دون التوقف أو الاقتراب من الأشخاص والتحدث إليهم.

هناك حاجة إلى مزيد من الوعي في هذا الخصوص ويجب على المجتمع أن يكون أكثر معرفة وتحليًا بالمسائلة عند إجراء اتصالات قائمة على العنصرية إلى جهات إنفاذ القانون دون دوافع منطقية للظن بحدوث حالة طارئة أو سلوك يتنافى مع القانون. يجب صدور قانون على مستوى الولاية لمنع البلاغات القائمة على العنصرية. وفقا للفقرة 718.6 من قانون ولاية أيوا فإن تقديم بلاغ كاذب إلى الشرطة أو الإبلاغ عن جريمة مع العلم بعدم وقوعها أو الاتصال على رقم الطوارئ 911 علما بأن الحالة المبلغ عنها ليست طارئة يعتبر جنحة بسيطة. هذه الفقرة من القانون الساري لا تعالج الحالات التي تكون فيها العنصرية عاملا محفزا لإجراء الاتصال. تحتاج الولاية إلى تعديل شروط الإبلاغ الكاذب أو جرائم الكراهية أو كلاهما بحيث يرتقي الاتصال بالشرطة القائم على العنصرية إلى أعلى من اعتباره جنحة بسيطة. هذا التدخل البسيط سيرفع مقدار العقوبة ولكن الأهم من ذلك أنه يبعث رسالة إلى كافة أهالي أيوا ويزيد من وعيهم. يجب الإشارة إلى أن مثل هذا القانون تم اجازته أو اعتباره في العديد من الولايات على المستوى القومي.

التوصية رقم: 26

يجب على بلدية المدينة بالتنسيق مع مبعوثها لتشريعات الولاية وجماعاتها المهنية والجماعات ذات المنفعة تقديم مشروع قانون على مستوى الولاية يمنع بصورة صريحة الاتصال إلى الشرطة القائم على العنصرية في عدم وجود حالة طارئة أو نشاط إجرامي وإطلاق حملة جماهيرية لبناء الوعي بهذه الظاهرة وإزالة الاتصال القائم على العنصرية.

مجالس استعراض أداء الشرطة الإقليمية

أحد المفاهيم التي تتطلب مزيدا من البحث هو مفهوم المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة على مستوى المقاطعات. حاليا، أيوا سيتي وبنوفيرستي هايت هما المدينتان الوحيدتان في ولاية أيوا لهما مجلس مجتمعي لاستعراض أداء الشرطة. مع تجدد التركيز القومي حول أداء الشرطة، يتوقع أن تتبنى مجتمعات أخرى، سواء محليا أو على مستوى الولاية، مجالس رقابية مدنية مماثلة. في حين أن هذا مشجع ولكنه قد يكون مشوشا ويفتقر الكفاءة بالنسبة للسكان الذين قد يكونوا في كثير من الأحوال غير مدركين حدود الصلاحيات الإدارية بين المدن أو غير ملمين بالفوارق التي تحكم تسيير عمل جهات إنفاذ القانون المختلفة.

جونسون كاونتي بمفردها بها أربع جهات إنفاذ قانون بلدية إضافة إلى دائرة السلامة العامة لجامعة أيوا ومكتب الشريف. يمكن تخيل، إن افترضنا وجود ذات العدد من المجالس الرقابية وكل منها يعمل وفقا لسياساته وإجراءاته المغايرة، أن

ذلك قد يؤدي لجعل فهم إجراءات الشكاوى أكثر تعقيدا وصعوبة. إضافة إلى إزالة الحواجز بالنسبة للجمهور فإن وجود مجلس رقابة إقليمي يمكنه تحقيق عدد من الأهداف الأخرى. المجلس الإقليمي يتيح لجهات إنفاذ القانون الخارجية إجراء التحقيقات الأولية بدلا عن قيام القسم الذي وقع فيه التظلم بإجراء التحقيق. كذلك لتقليل التكلفة لوكالات القانون المختلفة، يمكن تعيين موظف مستقل لتقديم المساعدة للمتظلمين وللمراقبة العملية التحقيقية ويمكن لذات الموظف أن يكون مسؤولا عن جهود توعية الجمهور بفعالية. نحن نعتقد أن هذا المفهوم يستحق المزيد من الدراسة والنقاش مع رصفاء مجلس المدينة في مجلس جونسون كاونتي.

التوصية رقم: 27

يجب على مجلس المدينة النظر في فتح حوارات مع الممثلين المنتخبين المحليين الآخرين لاستكشاف المنافع من إقامة مجلس مجتمعي إقليمي لاستعراض أداء الشرطة يكون بديلا عن المجالس القائمة حاليا أو التي يتم بحث أمر انشاءها من قبل البلديات المختلفة في حدود جونسون كاونتي.

مُستهدف للمردود: أداء الشرطة المتقدم

التنفيذ الناجح لخطة لإعادة هيكلة إدارة الشرطة سيعتمد على جرأتنا في السعي لحلول تتميز بالتفرد والابتكار لمقابلة التحديات الواقعة على مجتمعنا. يمكن توصيف ذلك بـ "أداء الشرطة المتقدم" أو استخدام استراتيجيات غير تقليدية واستباقية لتجسيد تفسير مجدد لمفهوم السلامة العامة. يجب علينا أن نقترح نحو مستقبل أداء الشرطة والسلامة العامة بتركيز متجدد على تحقيق تقدم في مسائل الإنصاف ومقدرات البيانات وكذلك أساليب التواصل وتقديم الخدمات المتصفة بالتفكير التطويري.

4.9 توظيف العاملين والرفاهية وخدمات المجتمع

نجحت إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي لزم من طويل في توظيف ضباط يمتازون بقوة الشخصية مع الرغبة في خدمة المجتمع على أعلى المستويات. على المستوى القومي أصبح التوظيف في حقل الشرطة أكثر صعوبة خلال العقد الماضي. هذا التحدي ظهر على المستوى المحلي أيضا في انخفاض عدد طلبات الالتحاق للخدمة في إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي ووكالات إنفاذ القانون الأخرى بالمنطقة. من الآن ومستقبلا، يجب على إدارة الشرطة أن تبذل كل جهدها لاستقطاب حقل توظيف يشمل متقدمين من خلفيات متنوعة ويتمتعون بأفضل الخصائص لخدمة مجتمعنا المتنامي.

إضافة إلى التركيز العالي على التوظيف، يجب على المدينة اتخاذ خطوات لضمان أن ضغوطات العمل البالغة لا تؤثر سلباً على مقدرات ضباط الشرطة الحاليين في أداء أعمالهم. عافية ضباط الشرطة أكثر أهمية في الزمن الحالي من أي زمان مضى وضمان أن يحظى الضباط بنظام دعم قوي وموارد المعافاة اللازمة سيساعد على التأكد من إبقائهم في وضع يؤهلهم للأداء أعمالهم على أفضل وجه.

توظيف ضباط الشرطة

مع تقلص أعداد المتقدمين للعمل كضباط بالشرطة على المستوى القومي والانخفاض الكبير لمعدلات البطالة محلياً، يجب على بلدية المدينة استغلال كافة الفرص لتوظيف أشخاص لهم رغبة عالية في خدمة الجمهور من خلال عمل الشرطة المجتمعية. بعض الأشخاص لديهم الرغبة في العمل في مجال السلامة العامة ولكن يحتاجون إلى مزيد من المعرفة المهنية والبعض الآخر ربما لم يفكر مطلقاً في امتحان مهنة في مجال إنفاذ القانون نسبة لعدم اعتيادهم على رؤية ضباط شرطة يماثلونهم. هؤلاء الأشخاص يجب التواصل معهم في عملية توظيفية تسبق بزمن طويل أوقات بدء إجراءات اختبارات التوظيف.

خلال السنوات العديدة الماضية وفرت إدارة الشرطة مختلف فرص التدريب الوظيفي وأقامت إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي شراكات مع عدد من الكليات الأكاديمية بالمنطقة بما في ذلك جامعة أيوا وكلية كيركود المجتمعية وجامعة ماونت مارسي وكذلك مع بعض المعاهد من خارج الولاية بغرض توفير التدريب الوظيفي للدوريات إلى دارسي تخصص العدالة الجنائية والذي يعين على الإيفاء بمتطلبات دراستهم الأكاديمية. تستمر الفترة التدريب الوظيفي لفصل دراسي وتقوم بتعريف الدارسين بإنفاذ القانون على مستوى البلديات من خلال الملاحظات المتحصلة من الركوب مع الدوريات والمساعدة في الإدارات غير المحلفة مثل السجلات وخدمات الحيوان.

في 2019 بدأت إدارة الشرطة بتقديم فترات تدريب وظيفي لمدة شهر إلى الأشخاص من الفئات المجتمعية قليلة التمثيل الذين يرغبون في مهنة في حقل العدالة الجنائية. هذه فترات تدريب وظيفي مختصرة على الدوريات ويتحصل الملتحق على المعرفة من مرافقة الدوريات ومن ملاحظة نشاطات الشرطة. إدارة الشرطة سعت على وجه الخصوص للتواصل مع أعضاء الأقليات المجتمعية للاستفادة من هذه الفرص.

التدريب الوظيفي فرصة ممتازة لتعريف المهتمين بمجال إنفاذ القانون بواقع عمل الشرطة اليومي. في الصورة النموذجية فإن الأشخاص الذين يقضون فترة تدريب وظيفي ناجحة يتقدمون بطلبات للالتحاق بالوظيفة ويحضرون الاختبارات وفي الأخير يتم توظيفهم بإدارة الشرطة. ولكن قلة فرص التوظيف تعني في بعض الحالات أن هؤلاء المرشحن المناسبون سيجدون فرصة عمل في مواقع أخرى قبل أن تتوفر شاغرة توظيف بإدارة شرطة المدينة. عليه، فمن اللازم السعي لتهيئة خط إمداد مترشحين قوي يزيد عما يمكن الحصول عليه من برنامج التدريب الوظيفي قصير المدة.

على بلدية المدينة النظر في إنشاء برنامج سلامة عامة مهني محلي يساعد على زيادة عدد وتنوع المترشحين للعديد من الوظائف. في حين أن هذا البرنامج يمكن هيكلته للتركيز على تعيين ضباط الشرطة فقط، فهناك فوائد عديدة في الغالب من توسعته ليشمل وظائف الإطفاء وبعض وظائف الأشغال العامة مثل وظائف خدمة المرافق التي كان التعيين لها صعباً

على مر الزمان. هذا البرنامج سيشكل التزاما ضخما على المدينة قد يتطلب تخصيص موظفين و/ أو خلق شراكات التمويل مع جهات خارجية.

برنامج التدريب المهني يمكن أن يتخذ مختلف الصور ولكن في الغالب سيشتمل على نوع من المنح المالية تقدم إلى المشاركين في البرنامج. المشاركون في البرنامج لن يتعلموا متطلبات وظائف السلامة العامة فقط، ولكن سيتيح لهم البرنامج الفرصة للتحضير لعملية تقديم طلب الوظائف وأي شهادات مطلوبة عند التوظيف. يمكن للمشاركين أداء بعض الواجبات المحدودة في مجالات اهتمامهم كما يمكن أن يطلب منهم تأدية خدمات اجتماعية كجزء من البرنامج. الأشخاص الذين يكملون فترة البرنامج بنجاح سيحصلون على أفضلية خلال عملية الاختيار كما سيتاح لبلدية المدينة فرصة قيمة لمراقبة أخلاقياتهم الوظيفية ومقدراتهم على التواصل ومدى تقيدهم بالتزامات العمل العام.

التوصية رقم: 28

يجب على بلدية المدينة بحث انشاء برنامج تدريب مهني محلي يُعنى بالسلامة العامة لتقوية الجهود لزيادة عدد وتنوع المترشحين لشغل مختلف وظائف السلامة العامة بما في ذلك وظائف ضباط الشرطة والاطفاء وبعض وظائف الأشغال العامة. سيقوم البرنامج بتقديم منحة مالية إلى المشاركين الذين يتعلمون مهارات هامة ويقوموا بأداء بعض الواجبات المحدودة والخدمات المجتمعية.

تعزيز دعم التحضير للاختبارات

في حين أن طلبات التقدم للوظائف قد تبلغ العدد المطلوب، فإن الكثيرون يغادرون الإجراءات نتيجة للإخفاق في تكملة مطلوبات الاختبارات التحريرية أو البدنية بنجاح. يجب على إدارة الشرطة بحث السبل للتأكد من تحضير المتقدمين لمراحل إجراءات التوظيف المختلفة بصورة كافية. في السابق قامت الإدارة بتوزيع كتيبات إرشادات التحضير في المكتبة العامة لمدينة أيوا سيتي وفي مكتب الموارد البشرية بمباني بلدية المدينة ولكن لم يتم استخدام هذه الكتيبات إلا نادرا، أو أنها لم تستخدم على الإطلاق، بما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التواصل الشخصي.

فعاليات اليوم المفتوح للمرشحين هي إحدى الطرق للتواصل مع أصحاب الاهتمام وتوفير الارشاد لهم حول أفضل السبل للتحضير لعملية الاختبارات. هذا الأسلوب المُتبع في آن آربر بولاية ميشيغان وفي إدارات شرطة أخرى على المستوى القومي يمكنه أيضا تحقيق صلات هامة بين ضباط الشرطة العاملين والمتقدمين للوظائف وهذه الصلات تساعد على بناء الثقة وتضاعف الرغبة في خدمة الجمهور من خلال عمل الشرطة. إذا استدعت الحاجة، يمكن توفير سلسلة من فعاليات اليوم المفتوح والتركيز على نواحي مختلفة من عمليات الاختبار في كل فعالية.

في حين أن فعاليات اليوم المفتوح تتيح توجيهات مباشرة لجانب الاختبار التحريري من عملية الاختيار إلا أنها تقدم قدرا محدودا من العون فيما يتصل بنواحي الاختبارات البدنية. خلال الأسابيع والأشهر التي تسبق تاريخ الاختبار البدني يمكن لإدارة الشرطة استضافة فعاليات "اركض مع المُختَبِر". بعض إدارات الشرطة مثل إدارة شرطة هيوستن بولاية تكساس

استخدمت الفعاليات لرفع استعداد المرشحين ولتهيئتهم نفسيا في يوم الاختبار. أيضا تتيح هذه الفعاليات للضباط الشعور بمشاركةهم في عملية التوظيف كما تتيح للمرشحين مناقشة مواضيع إنفاذ القانون مع زملائهم المستقبليين.

التوصية رقم: 29

يجب على بلدية المدينة تنفيذ برامج دعم للتخصير للاختبارات التحريرية والبدنية بما يقلل حواجز اجتياز الاختبارات بنجاح ويساعد على زيادة عدد وتنوع المترشحين ذوي الأهلية للتوظيف بواسطة إدارة الشرطة.

رفاهية ضباط الشرطة

هناك اهتمام متزايد على المستوى القومي يتركز حول رفاهية ضباط الشرطة حيث إن الضباط الذين يعانون أزماتهم الخاصة والأمهم الناتجة عن تجارب العمل لا يستطيعون تقديم أفضل أداء وربما يكونوا أكثر عرضة لاتخاذ قرارات خاطئة أثناء مداومة العمل. التأكد من تلقي ضباط الشرطة لما يحتاجونه من دعم لتجاوز الإجهاد العصبي ينعكس في صورة أداء أفضل واتخاذ قرارات سليمة في محيط الشارع.

في السنوات السابقة أنشأت إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي فريق مساندة الزملاء ويتكون من مجموعة من العاملين المحلفين وموظفين مدنيين يقدمون عون وتواصل شخصيين إلى العاملين في شرطة مدينة أيوا سيتي وكذلك إلى أسرهم الذين يعانون من أزمات شخصية و/أو ذات صلة بالوظيفة حيث إن تحديد مثل هذه الإشكالات في مراحل مبكرة يزيد من فرص معالجتها وإيجاد الحلول لها. من أمثلة الأزمات الشائعة بين أفراد إنفاذ القانون مشاكل العلاقات والإدمان والانتحار والأعراض النفسية الناتجة عن ضغوطات الوظيفة أو التي تزداد سوءا نتيجة لها. أعضاء فريق مساندة الزملاء ليسوا أخصائيين نفسانيين ولكنهم تلقوا تدريباً يزيد من أثر تدخلهم عند تقديم العون والتوجيه والإرشاد والتحويل إلى الاخصائيين و/أو إلى الموارد المجتمعية المتوفرة. اثنان من الفريق تلقياً تدريباً حول إقامة حلقات استخلاص المعلومات جماعية للعاملين عقب حدوث أحداث هامة وثلاثة من الأعضاء تلقوا تأهيلاً لمساندة الزملاء على المستوى القيادي. إضافة إلى فريق مساندة الزملاء، يمكن لضباط الشرطة الاستفادة من برنامج تشابلان للدعم المشار إليه سابقاً.

التقييم النفسي بواسطة أخصائيين علاج (EMDR)

ضباط الشرطة الذين يتعرضون إلى مواقف ومشاهد عصبية يحتاجون في الغالب إلى تدخل متخصص للمساعدة في تخطي مثل هذه التجارب. في حين أن بلدية المدينة لها موارد للمعاقاة بما فيها برنامج عون الموظفين، ففي كثير من الأحوال يحتاج ضباط الشرطة إلى تدخل أكثر تخصصاً. أحد المعالجات التي اكتسبت شعبية متزايدة وسط عناصر الاستجابة الأولى هو علاج (EMDR) وهي طريقة علاج تكاملية لمعالجة الذكريات المسببة لضغوطات. يستطيع أخصائيو علاج (EMDR) مساعدة ضباط الشرطة في التخلص من الذكريات السالبة المرتبطة بالعمل وإعانتهم على المضي بحياتهم في صحة لمواصلة خدمة الجمهور في دورهم الشرطي. يجب على بلدية المدينة بحث إقامة شراكات مع اخصائي علاج (EMDR) معتمدين والتكفل بنفقات الاستشارة العلاجية المبدئية للضباط على أن يقوم التأمين الصحي الخاص بضباط الشرطة بتولي تكاليف استشارات المتابعة التالية. النفقات المبدئية التي تتكفل بها بلدية المدينة ستساعد

على إزالة الحواجز التي تعيق الضباط من السعي لهذه الخدمة ومع ازدياد معدل استخدام الخدمة ستضمن بلدية المدينة العناية الجيدة بالموظفين وأنهم قادرون على أداء واجباتهم على أفضل وجه ممكن.

التوصية رقم: 30

يجب على بلدية المدينة السعي لشراكات مع اخصائي علاج (EMDR) معتمدين والتكفل بنفقات الاستشارة العلاجية المبدئية للضباط بغرض إزالة الحواجز التي تعيق استغلال هذه الخدمة والتأكد أن ضباط الشرطة يتمتعون بالموارد اللازمة للتخلص من الذكريات المسببة للإجهاد العصبي وإنهم قادرون على أداء واجباتهم على أفضل وجه ممكن.

برنامج استكشافي: الخدمات المجتمعية الإلزامية

ضباط الشرطة بمدينة أيوا سيتي لديهم مثل واخلاقيات عالية تجاه خدمة المجتمع ويقومون جماعيا بدعم الجهات الخيرية المحلية سنويا. على المستوى الفردي، فقد عرف عن ضباط الشرطة تقديمهم للمساعدة الشخصية إلى المحتاجين الذين يمرون بهم في مسيرة عملهم اليومية وأيضاً، الكثيرون منهم يتطوعون للمشاركة مع المجتمع خلال الخدمات المقدمة مع المنظمات الطوعية والمدارس وأنشطة الشباب خارج أوقات الدراسة الرسمية. المنفعة من خدمة المجتمع تذهب إلى أبعد عن السلوك التطوعي الفردي حيث إن العمل التطوعي، في ظل بيئة العمل التي تتسم بالجهد العصبي الشديد، يساعد على رسوخ ضباط الشرطة كما أنه يزيل التوتر وفي ذات الوقت يساعد على إقامة صلات هام مع المجتمع.

يجب على بلدية المدينة بحث فرض شرط خدمة مجتمعية على ضباط الشرطة الحاليين تودى خلال فترات العمل وتتيح لهم استكشاف شغفهم واهتماماتهم بالمشاركة مع المنظمات الطوعية القائمة في مدينة أيوا سيتي. يمكن لهذا البرنامج أن يكون ببساطة تأدية بضع ساعات من أوقات العمل شهريا، كما يمكن أن يكون أكثر توسعا بتحديد مشروع خدمة مجتمعية يجري على مدى العام. بحث مثل هذا البرنامج الاستكشافي يتطلب التحاور مع الجهات الإدارية للشرطة ومنظمة علاقات العمل الشّرطية لمدينة أيوا سيتي.

التوصية رقم: 31

يجب على بلدية المدينة بحث برنامج استكشافي يشترط على ضباط الشرطة قضاء جزء من وقت العمل في التطوع مع واحدة من المنظمات الطوعية يكون مقرها في مدينة أيوا سيتي أو العمل في مشروع خدمة مجتمعية.

4.10 البيانات العامة والاتصالات

هناك أهمية متزايدة لوكالات إنفاذ القانون من جمع وتحليل ونشر توصيل المعلومات عن عملياتها وعن أنماط السلامة العامة بالمجتمع. تاريخياً، اعتمدت إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي على ضباط متخصصين وبعض العاملين المحلفين لإدارة البيانات والقيام بمهام الاتصالات. الأفراد المسؤولون عن أداء هذه الواجبات في كثير من الأحوال لديهم واجبات سلامة عامة وواجبات إدارية أخرى وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تأجيل أسبقيات تحليل البيانات الرسائل غير الطارئة.

حسب ما ذكر سابقاً فإن المجتمع لمس الأثر الإيجابي لجهود تحصيل البيانات من خلال مبادرة إدارة الشرطة "العدالة القائمة على المعلومات" خلال السنوات العديدة الماضية. نتيجة للتوفيق الذي حظي به هذا الجهد قامت إدارة الشرطة في عام 2020 بإبدال منصب ضابط دورية إلى وظيفة أخصائي تحليل جريمة وتستخدم الوظيفة المهارات التحليلية والمقدرات التنظيمية التي تم تطويرها خلال مبادرة العدالة القائمة على المعلومات. تتضمن مسؤوليات الوظيفة رفع التقارير الدورية إلى إدارة الشرطة وإلى قادة المدينة حول أنشطة الأقسام وكذلك تطوير تحليل وواجبات تصوير بياني متخصصة ولأغراض محددة، إضافة إلى رفع توصيات لتحسين العديد من أوجه عمل إدارة الشرطة. لأغراض زيادة إعلام الجمهور وروح المسؤولية، سينسق أخصائي تحليل الجريمة مع القسم الإداري للشرطة لمزيد من جهد الإعلام الدوري إلى الجمهور حول أنشطة الأقسام وقد يشمل ذلك إضافة داشبوردي للجمهور في الصفحة الإلكترونية لبلدية المدينة والمشاركة في بوابات البيانات العامة.

إن إضافة وظيفة أخصائي تحليل الجرائم كان خطوة هامة إلى الأمام ولكن تحتاج إدارة الشرطة إلى بذل مزيد من الاهتمام لترقية تقاريرها وتواصلها مع الجمهور. لإعانة هذا الجهد يوصى بإضافة منصب مسئول اتصالات السلامة العامة في قسم الاتصالات التابع لمكتب مدير بلدية المدينة. سيكون هذا القسم خارج إدارة الشرطة ولكن سيكون هناك تنسيق لصيق مع الإدارة حول مسائل التواصل مع الجمهور وسيوفر الاحتفاظ بالمنصب خارج إدارة الشرطة منظورا مجتمعياً حول خطط التواصل المطلوبة. في حين أن هذه الوظيفة تخدم كل من إدارة الشرطة وإدارة الإطفاء فإنها ستساعد في ترقية رسائل التواصل الاجتماعي وتحسن صورة الصفحة الإلكترونية لإدارة الشرطة وترقي التجاوب مع وسائل الإعلام وتستخدم منصات التواصل الهامة الأخرى.

التوصية رقم: 32

يجب انشاء منصب أخصائي اتصالات السلامة العامة في مكتب مدير بلدية المدينة للتركيز على ترقية الشفافية والتجاوب والتراسل الاستباقي مع المجتمع.

إحدى المسائل الأولية التي سينظر إليها أخصائي اتصالات السلامة العامة وتحليل الجرائم هي إعادة ترتيب الموقع الإلكتروني لإدارة الشرطة. الموقع بصورته الحالية يقدم مجموعة من المعلومات الهامة مثل الروابط إلى التقارير السنوية والأوامر العامة لإدارة الشرطة ولكن هناك اخفاق في إيصال المعلومات أساسية حول الشكل التنظيمي للإدارة ومعلومات السلامة العامة إلى الجمهور بصورة واضحة. إضافة إلى سياسات الإدارة والمعلومات الإحصائية عن الجريمة يجب أن يقوم الموقع بعرض المعلومات الهامة التي تعرض على المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة مثل بيانات النظمات وبيانات استخدام القوة. رغما عن أن هذه المعلومات ترسل إلى المجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة إلا أنها تظل محجوبة عن الجمهور إلى حد كبير. أحد أهم المواضيع في الموقع الإلكتروني الحالي هو جهود الإدارة في الشراكة الجارية مع جامعة سانت أمبروز لتحليل عدم التناسب في بيانات التوقيفات المرورية. في حين أن بيانات الدراسة تم عرضها على الموقع فإن ذلك العرض لم يكن بصورة واضحة أو شفافية.

مع اعتماد الخطة النهائية لإعادة هيكلة إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي، يجب على بلدية المدينة إعادة إصدار محتويات موقعها الإلكتروني والتأكد أن الموقع ينقل آخر المستجدات التي تعكس جهود إدارة الشرطة في خدمة الجمهور وتقديمها تجاه تحقيق مهامها ومختلف توصيات الخطة.

التوصية رقم: 33

مع اعتماد الخطة النهائية، يجب على بلدية المدينة الشروع في إجراء تعديلات على محتويات الموقع الإلكتروني لإدارة الشرطة لضمان عرض الموقع لبيانات واضحة وذات شفافية عن عمليات الشرطة والتقارير حول التقدم في تحقيق مهامها وتحقيق توصيات الخطة.

إضافة إلى ضمان أن الموقع الإلكتروني يحوي معلومات حول آخر مستجدات العمل، يجب على إدارة الشرطة بحث المشاركة في بوابات البيانات العامة الموجهة نحو تعزيز المعرفة بجهات إنفاذ القانون وتحليلها بروح المسؤولية. مبادرة بيانات الشرطة على الرابط (www.policedatainitiative.org) هي أحد بوابات البيانات العامة ويتمثل جهدها في مشاركات أكثر من 130 وكالة إنفاذ قانون على المستوى القومي. مع ذلك ليس هناك مشاركات لأي من جهات إنفاذ القانون من ولاية أيوا. ليس فقط أن بوابات البيانات العامة تساهم في نشر الشفافية وروح المسؤولية ولكنها أيضا تعزز بصورة كبيرة جهود البحث الهامة وتبادل خبرات العمل بما يرقّي العمل الشرطي للجهات المشاركة.

التوصية رقم: 34

يجب على إدارة شرطة مدينة أيوا سيتي الانضمام إلى مبادرة بيانات الشرطة وغيرها من بوابات البيانات العامة المماثلة التي تهدف إلى تعزيز المعرفة بمعلومات السلامة العامة وتزيد روح المسؤولية والتطوير من خلال تبادل خبرات العمل الجيدة.

ختاماً، من المهم ملاحظة أن خطط التواصل الجيدة لا تتركز فقط حول تشارك المعلومات مع الجمهور ولكن يعادل ذلك أهمية ضمان أن تسعى إدارة الشرطة بصورة استباقية إلى الاتصال بالجمهور والاستماع إلى آرائه حول مسائل الشرطة والمجتمع. العديد من هذه المساعي تظهر حالياً خلال نشاطات قسم الاتصال الجماهيري وعملية نيل الاعتمادات والمنتدى السنوي للمجلس المجتمعي لاستعراض أداء الشرطة وبعض الفعاليات الأخرى مثل اجتماعات جمعيات الأحياء.

لزيادة فرص الجمهور للتفاعل مع القيادات، يجب على إدارة الشرطة توسيع منتديات الاستماع التي أقامها مجلس المدينة في خريف عام 2020. هذه المنتديات التي عقدت في الحدائق العامة والمراكز المجتمعية كما عقدت عبر الإنترنت "اونلاين"، أثبتت فعاليتها ولافت تقدير الجمهور. يجب ترتيب أربع منتديات استماع للشرطة سنوياً على الأقل تتاح للجمهور ويتم تنظيمها في أماكن مختلفة في كل مرة.

التوصية رقم 35:

ابتداءً من 2021 يجب على إدارة الشرطة المباشرة بمنتديات استماع ربع سنوية، شبيهة بـ"التاون هولز"، تقدم إلى الجمهور ويتم تبديل مواقع انعقادها في مختلف أنحاء المجتمع.

لسنوات عديدة التقت مجموعة الطاولة المستديرة لمدير بلدية المدينة في اجتماعات غداء شهرية تدور مناقشاتها حول الإنصاف في أعمال بلدية المدينة. تتكون المجموعة ما بين 15 إلى 20 من قيادات المجتمع من مختلف المجموعات ذات الاهتمام مثل سنتر في وركر جستيز وبلاك فويسز بروجكت واتحاد المهاجرين واللجئين إضافة إلى عدد من المنظمات الدينية. تقدم هذه المجموعة آراء قيّمة إلى قيادة المدينة فيما يتعلق بمختلف مواضيع تسيير الأعمال المتصلة ببلدية المدينة. توقفت اجتماعات المجموعة خلال فترة الوباء وهناك فرصة لإعادة انعقادها في 2021 وفق منظور متجدد. لإطلاق هذا الجهد الجديد سيقوم مدير بلدية المدينة ورئيس الشرطة بالاستعانة بتقرير المجمع القيادي حول الحقوق المدنية والإنسانية لعام 2019 والذي حمل عنوان "عهد جديد من السلامة العامة، المرشد إلى أداء شرطي مجتمعي عادل وآمن وفاعل" هذا المستند تم اقتراحه إلى مكتب مدير بلدية المدينة بواسطة مسؤولين من الرابطة الوطنية لهيئة الملوثين قطاع أيوا ونبراسكا ويحتوي على 12 باب تركّز على مسائل هامة تتعلق بأداء الشرطة وتشمل أداء الشرطة العادل، استخدام القوة، التعديل الأول للدستور، البيانات وتسجيلات الفيديو وغيرها. يمكن لمجموعة الطاولة المستديرة التركيز في كل اجتماع على باب أو بابين من أبواب التقرير ومباشرة حوار حول ممارسات إدارة الشرطة المتعلقة والفرص المحتملة لترقية الخدمات.

التوصية رقم 36:

إعادة انعقاد مجموعة الطاولة المستديرة لمدير بلدية المدينة في 2021 ومراجعة تقرير المجمع القيادي حول الحقوق المدنية والإنسانية لعام 2019 والذي حمل عنوان "عهد جديد من السلامة العامة، المرشد إلى أداء شرطي مجتمعي عادل وآمن وفاعل"
